الجرائم نتاج حتمي للبعد عن أحكام الإسلام

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

في السنة الجديدة الأمل لا يتعلق بهذا النظام

الإثنين 1 جمادى الأول 1440 الموافق لـ 7 جانفي 2019 م العدد 223 الثمن 700م

بعد زيادة حمى الإضرابات في تونس
الاحتجاج المطلبي والاحتجاج الثوري

الوضع المالي لتونس

بريطانيا ترسكل الوسط السّياسي لِتُحكِم قبضتها على البلاد

الأمم المتحدة تعبث بقضايا الشعوب
ليبيا مثال شاهد على ذلك

فرنسا بين واقع الانهيار ومحاولات الاستدراك

اتحاد الشغل والحكومة وجهان لنظام فاسد

كانت علاقته مع الدولة زمن «بن علي» يسودها الانسجام والتناغم.. فلا تكاد تسمع لأعضائه وقادته غير المديح والإشادة بالسياسة الحكيمة للمخلوع. وحسن رعايته للشعب عامة وللطبقة الشغيلة خاصة. واستمر هذا الود بين الاتحاد والدولة إلى غاية الرمق الأخير من حكم «بن علي». وهذا الود اقتضته طبيعة المرحلة التي تعيشها البلاد. إذ لا شيء يضمن تحقيق المصالح غير إظهار الولاء المطلق لساكن قرطاج آنذاك. وبعبارة أوضح كان التطبيل ل«بن علي» أبرز أشكال النضال التي كان اتحاد الشغل يمارسها.. وبلغ نضال الاتحاد ذروة سنامه حدّ تأييد ترشح «بن علي» للانتخابات الرئيسية سنة 2004. وما إن عصفت رياح الثورة ب «بن علي» وبعصاه الغليظة، تغيرت لغة الاتحاد وممارساته. وعلت أصوات نقاباته بعد أن تكاثرت كالفطر، تطالب برفع الظلم على الفقراء والكادحين، وكأن البلاء حلّ بالبلاد والعباد بمجرد إقلاع طائرة المخلوع، واستوطن الفقر والمرض والجهل أرضنا.

فجأة تغيرت علاقة اتحاد الشغل بالسلطة. وتخلى عن مهادنتها وتأييدها في كل ما تفعله بعد أن كان أو يكاد جزء من حزب التجمع المنحل.. ولسائل أن يسأل: هل فعلا تغير اتحاد الشغل بعد 14 جانفي 2011 ؟ وان تغير فعلا، ما الذي تغير فيه؟ وهل حقا هو منحاز الآن لهموم الناس وملتزم بقضاياهم؟ وهل حقا هو مناهض لسياسة الارتهان للمستعمر ويناضل من أجل تحقيق سيادة تونس ؟ الأجوبة على كل هاته الأسئلة تحملها طبيعة أعمال الاتحاد ومواقفه مما يحصل على الساحة، وتعامله مع مجريات الأحداث بعد الثورة..

منذ البداية أعلن الاتحاد أنه سيكرس كل نضالاته من أجل تحقيق أهداف الثورة. وأنه لن يدخر أي جهد في سبيل تحقيق مطامح من ثاروا على «بن علي « وزمرته. وهنا أخذ على عاتقه مهمة الناطق الرسمي باسم الثورة وحامي بيضتها.

الاتحاد والمزايدة

أبرز ما يميز سياسات الحكومات المتعاقبة بعد الثورة ارتمائها المفضوح في أحضان صندوق النقد الدولي وخنوعها له بالكامل. فهي لم تتردد للحظة في الهرولة نحو هذا الصندوق السيئ الذكر كلما دق العجز باب خزينتها، لترمي بالبلاد في أتون التداين القاسم للظهر. وكلما ازداد الوضع سوء سارعت نحو صندوق النقد وكانت كمن يستجير بالرمضاء من الهجيرة. وقد قابل الاتحاد كل ذلك بصمت مدوي واكتفى بالوقوف على الربوة يراقب الوضع ولم يترجل منها إلا حسب ما تقتضيه مصالحه وأجنداته. وهذا حصل مؤخرا لما رفضت الحكومة مطالبته بالزيادة في أجور الوظيفة العمومية، حيث أقام أمينه العام «نور الدين الطبوبي» الدنيا ولم يقعدها، وحشد الناس في ساحة باردو وخطب فيهم منددا بانصياع الحكومة لإملاءات صندوق النقد. وتذكر فجأة أن سيادة البلاد في خطر، وانه ومن معه لن يقبلوا مهما كانت جسامة التضحيات التي يمكن أن يقدموها بأن يتحكم صندوق النقد في مصائرنا.

ونفذ إضرابا عاما في الوظيفة العمومية. ولوح بإضراب يوم 17 جانفي 2019 يشمل الوظيفة العمومية والقطاع العام. حدث ذلك بعد أن اندلعت حرب طاحنة تدور رحاها حول الانتخابات المقبلة بشقيها التشريعي والرئاسي، والتي أعلن اتحاد الشغل أنه سيخوض غمارها، بعد أن تخلى عن جبة زهده في السلطة التي ارتداها لعقود طويلة مكتفيا بدور الحارس الأمين لإرادة الشعب. هذا الدور الذي ارتئ له أنه سيفعّله أكثر حين يكون في السلطة. والأصح أن المكاسب ستكون أكبر.. وتلك المكاسب يمكن أن يحقق مثلها حتى دون الدخول في صراع مع السلطة. فالحكومة تتخبط في الفشل والعجز، وغارقة في الوحل من الرأس حتى أخماس القدمين. والسبب المباشر لهذه الحالة هو الوقوع عن طواعية في شراك صندوق النقد الدولي الذي من نتائجه تدهور قيمة الدينار والانهيار الكامل للمقدرة الشرائية وعجز الناس عن تحصيل قوت يومهم.. وهذا ما عمل الاتحاد على استغلاله. ومن منصته انطلق في التفاوض مع الحكومة خدمة لأجندات غير تلك التي تعمل السلطة على تنفيذها وخدمة لمصالح نقاباته وكل من يدور في فلكه.

وبالعودة للوراء قليلا وتحديدا لشهر أفريل من سنة 2017 بدا موقفا مغايرا للاتحاد من الصندوق النقد الدولي واصلاحاته وشروطه وكل آثامه، هو الموقف الحقيقي للاتحاد دون مساحيق أو مواربة. فاثر لقائه بممثلي صندوق النقد الدولي، قال الأمين العام لاتحاد الشغل « نور الدين الطبوبي» إن الأمور باتت واضحة الآن وكل البوادر تبشر بخير، إذ إن هناك تطورا ملحوظا بخصوص رأيهم.. لقد قدموا وعودا بتيسير القرض...» نعم هو الأمين العام لاتحاد الشغل وليس « يوسف الشاهد» رئيس الحكومة من بشرنا هذه المرة بقبول صندوق النقد منح تونس قرض. ولم يكتف بذلك بل نصب نفسه مدافعا عن الصندوق ملتمسا له الأعذار بقوله» من المنطقي أن يفرض صندوق النقد الدولي شروطه على تونس..» إذن فالحديث عن التخلص من هيمنة صندوق النقد الدولي هو من باب المزايدة على الحكومة ليس إلا. ثم فلنفترض جدلا أن اتحاد الشغل جاد وصادق في رفضه لسياسة الارتهان للقوى الاستعمارية. ما هي الحلول والبدائل التي يمتلكها ؟ هو لا يملك إلا الخواء المعشش في قصري القصبة وقرطاج، ولا يختلف عن السلطة إلا من حيث التسمية والمقر. وينطبق عليه المثل «تسمع جعجعة ولا ترى طحينا».

الشراكة مع الدولة

بعيدا عن المزايدات الرخيصة وحرب المصالح مع الحكومة. يعد اتحاد الشغل جزء لا يتجزأ من الدولة. فهو يسير على خطاها ولا يعكر لها صفوا كلما تعلق الأمر بالنظام. فهو من حراس معبد الديمقراطية، ومدافع شرس عن فصل الإسلام عن الحياة. ولا يرضى بأي حال من الأحوال أن تهتز أركان «دولة الحداثة». فكلما شعر بخطر يحدق بها يتحرك بكل ثقله ويشد من أزرها. ولنا في مهزلة الرباعي الراعي للحوار خير دليل. ولتكملة فصول الملهاة حصلت تونس على جائزة نوبل للسلام. جزاء بما فعلوا لحماية وثن الديمقراطية. كما كان اتحاد الشغل من العناصر الفاعلة في إخراج الدولة من مأزق آخر حين تقطعت بها السبل وبدأ الناس يدركون أنه لا خير يرجى من هاته الدولة، بمشاركته في مسرحية « الباجي قائد السبسي» التي حملت عنوان «وثيقة قرطاج» وقد نجحوا إلى حد ما في صرف أنظار الناس عن أصل الداء. وتمكنوا من ربح الوقت. والتقاط الأنفاس.

كما لعب الاتحاد دورا حاسما في تثبيت أركان هذا النظام الوضعي بأسلوب مغاير لما ذكرنا. بمعارضته لابن النظام العالمي الجديد والموظف السابق بالسفارة الأمريكية بتونس «يوسف الشاهد» وذلك من خلال الحرب الوهمية التي يخوضها ضد الحكومة ومدارها قطاع التعليم. إضراب يتلوه إضراب. حجب للأعداد، وتلويح بسنة بيضاء، تهديد ووعيد.. ليس لإيجاد تعليم يساهم في صناعة أجيال مبدعة، قادرة على الابتكار، ترتقي بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة. بل من أجل مطالب آنية رخيصة لا تغير من حال تعليم سقيم رسمت ملامحه قوى الاستعمار لتفريخ أجيال من المستهلكين وضعاف النفوس. والاتحاد بهذا التمشي يساهم في القضاء على ما تبقى من منظومة تعليمية مهترئة، ويدفع التوجه نحو خصخصته شأنه شأن الصحة وقطاعات أخرى. وهذا الذي أتى من أجله « يوسف الشاهد»، تخلي الدولة عن مهامها والقضاء على ما تبقى من القطاعات الحيوية بدل النهوض بها. وتسليمها لأرباب المال وتفعيل النظام الرأسمالي بشكل مطلق. وفي هذا لم تجد الدولة أفضل من الاتحاد العام التونسي للشغل ليكون لها وللمسؤول الكبير يد عون.

ا. حسن نوير

ومن أحسنُ من اللّه حكما ؟

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

ميزانية 2019 "الاستمرار في نشر الأوهام الاقتصادية قصد تحقيق الأحلام السياسية"

تشير تقارير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية -المنظمة الحقوقية- إلى تدهور الأوضاع وارتفاع ظواهر الانتحار والهجرة غير النظامية وارتفاع معدلات الانتحار بين فئات الشباب والكهول. وفي تقريره الأخير حول الوضع الاقتصادي وعنوانه «استمرار نشر الأوهام الاقتصادية»، اعتبر الدكتور عبد الجليل البدوي رئيس قسم الدراسات بالمنتدى مشروع ميزانية 2019 استمرارا في نشر الأوهام الاقتصادية قصد تحقيق الأحلام السياسية وفاقدا للبعد التنموي مشيرا إلى أن ما جاء في الميزانية هو تقديم لما وصفه بالهدايا والإعفاءات الجبائية على غرار التخفيض بنقطتين من نسبة الفائدة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتقليص النظام الجبائي بين الشركات المصدرة كليا من 25 بالمائة إلى 13 بالمائة وذلك ابتداء من سنة 2021 مع تقديم امتيازات للقطاع السياحي وقال إن «الهدايا» التي تم تقديمها في مشروع الميزانية هي بمثابة ذرّ الرماد على الأعين مؤكدا أن السبب في هذه الإعفاءات العاجلة والآجلة المقدمة هو اقتراب السنة الانتخابية وضمان تحقيق أحلام سياسية.

واعتبر البدوي غياب نفقات عمومية تخصّ زيادة الأجور في الوظيفة العمومية مع إقصاء فئة الفلاحين من إجراءات هامة غير معقول.

ويتوقع البدوي حدوث اضطرابات وتوترات في كل القطاعات خاصة مع عدم تطبيق القطاع الخاص لاتفاق الزيادة في الأجور مع استثناء اتفاق الزيادة في الأجور في القطاع العام المؤسسات التي تمر بصعوبات مالية وغياب الزيادة لأجراء الوظيفة العمومية قائلا إنه من غير المعقول القيام بمثل هذه التصرفات تجاه القائمين بواجبهم الجبائي علما وأن معدل الأداء الجبائي لكل الأجراء يبلغ سنويا 1820 دينار ويساهمون بذلك بنسبة 65 بالمائة من الضريبة على الدخل مقابل 414 ألف منخرط في النظام التقديري على الدخل ولا يصرحون بدخلهم ويبلغ معدل آدائهم الجبائي سنويا 55 دينارا فقط وذلك وفق أرقام من مصادر الخزينة المالية للبلاد التونسية سنة 2015.

وأضاف أن الأجراء لا يعانون فقط من التضخّم المالي الناتج عنه تدهور مقدرتهم الشرائية بل يعانون كذلك من التدهور المهول لكل الخدمات العمومية الأساسية كالتعليم والصحة والنقل ما أدى بعديد العائلات إلى اللجوء للقطاع الخاص الذي يحمّلهم تكاليف باهظة أجبرتهم على التداين الذي بلغ مؤخرا حوالي 23 مليار دينار وهو ما اعتبره البدوي معدّلا كبيرا مقارنة بما كانت عليه نسبة التداين خلال سنة 2010.

«مغالطات الحكومة»: زيادة سلبية في النفقات

وكشف رئيس قسم الدراسات أن الزيادة المعلن عنها في مشروع ميزانية 2019 هي زيادة سلبية في حقيقة الأمر باعتبار أن زيادة النفقات العمومية بـ 8.5 بالمائة تتراجع حتما إذا قارناها بالتضخم المالي الحالي وانهيار الدينار.

وقال إنه من غير المعقول تزيين المشهد الاقتصادي وعدم تدارك القدرة الشرائية في ظل تغذية الصراعات السياسية مع عدم ترتيب الأولويات وتشخيص المشاكل وضرورة معالجتها متوقعا أن يبلغ العجز التجاري في تونس لأول مرة 20 مليار دينار.

المال الفاسد سيد الأعمال

وحذّر من الدور الكبير الذي يلعبه البارونات واللوبيات ومافيات القطاع غير المنظم التي تمتلك نسبة متصاعدة من الثروة دون أي مساهمة جبائية واجتماعية قائلا إن التجارة الموازية تهدّد النسيج الاقتصادي والاجتماعي في تونس خاصة وأن المؤشرات المتوفرة تؤكد تغوّل المافيات وتوسّع نشاطها ليشمل كل الميادين وأصبحت علاقة التجارة غير المنظمة بالسلطة السياسية والإدارية عكسية حيث أصبح القطاع الموازي هو الذي يوظف السلط للقيام بأنشطته الموازية التي توسعت وتنوعت مقابل امتيازات ورشاوى وشراكات مع عديد الأطراف كالأمن والشرطة والإداريين والديوانة... مع تمويل الأحزاب والجمعيات... وهو ما اعتبره البدوي خطيرا جدا... لأن المال الفاسد أصبح سيد الأعمال حسب تعبيره داعيا الى ضرورة وضع حدّ لهذه العلاقة وإلاّ فإن قانون الغاب سيسود في هذه البلاد.

أ. أحمد بنفتيته: عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تونس

المعهد الوطني للإحصاء:

نسبة التضخم بلغت 7.5% ارتفاع أسعار كل المواد الغذائية وغيرها سنة 2018

إحصائيات تونس
STATISTIQUES TUNISIE

ارتفعت نسبة التصخم للاقتصاد التونسي خلال شهر ديسمبر 2018 إلى 7.5٪ بزيادة 0,5 ٪ ما بين شهر نوفمبر وديسمبر، وفق بيانات نشرها المعهد الوطني للإحصاء الجمعة 4 جانفي 2019.

وذكر أن الأسعار قد شهدت ارتفاعا متفاوتا في جميع المواد، وينسحب هذا الارتفاع بالأساس على الزيادة في أسعار الحليب ومشتقاته والبيض، بنسبة 11.2 بالمائة، وأسعار اللحوم، بنسبة 10.7 بالمائة، وأسعار الغلال والفواكه الجافة، بنسبة 6.2 بالمائة، وأسعار الأسماك بنسبة 5.9 بالمائة.

وزادت، وفي ذات السياق، أسعار المشروبات بنسبة 7.8 بالمائة تبعا لارتفاع أسعار المياه المعدنية والمشروبات الغازية والعصير، بنسبة 7.1 بالمائة، وأسعار القهوة والشاي بنسبة 9.5 بالمائة.

وسجلت أسعار مجموعة اللباس والأحذية ارتفاعا بنسبة 8.6 بالمائة سنة 2018 نتيجة الزيادة المسجلة في أسعار الأحذية بنسبة 9.5 بالمائة والملابس بنسبة 8.3 بالمائة والأقمشة بنحو 8.5 بالمائة ومكملات الملابس بنسبة 8.6 بالمائة.

وشهد مؤشر مجموعة السكن والطاقة المنزلية ارتفاعا، بنسبة 6.1 بالمائة، مقارنة بسنة 2017 نتيجة الزيادة في أسعار الإيجار بنسبة 5.2 بالمائة وأسعار مواد البناء وصيانة المسكن بنسبة 15.2 بالمائة وأسعار الكهرباء والغاز والوقود بنسبة 5.5 بالمائة مع استقرار في أسعار مياه الشرب (الشبكة العمومية) والتطهير.

وبخصوص أسعار مجموعة الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 9.3 بالمائة خلال سنة 2018، نتيجة تطور أسعار الأثاث والمفروشات الأرضية بنسبة 8.8 بالمائة وأسعار التجهيزات الكهرومنزلية بنسبة 8.8 بالمائة وأسعار الأواني بنسبة 9.9 بالمائة وأسعار المواد والخدمات لصيانة المنزل بنسبة 10.2 بالمائة.

كما ارتفعت أسعار مجموعة الصحة بنسبة 4.8 بالمائة، إثر زيادة أسعار المواد الصيدلية بنسبة 5 بالمائة والخدمات الطبية الخاصة بنسبة 6.1 بالمائة أما الخدمات الإستشفائية العمومية فقد استقرت أسعارها طيلة سنة 2018.

وشهدت مجموعة النقل خلال شهر ديسمبر 2018 ارتفاعا بنسبة 13.3 بالمائة، إذ ارتفعت أسعار السيارات بنسبة 16.1 بالمائة ومصاريف استعمال السيارات بنسبة 13.2 بالمائة وأسعار خدمات النقل العمومي والخاص بنسبة 9.7 بالمائة.

وبالنسبة لأسعار مجموعة الاتصالات، فقد ارتفعت بـ1 بالمائة نتيجة الزيادة المسجلة في أسعار تجهيزات الاتصالات بنسبة 2.4 بالمائة وأسعار خدمات الاتصالات بنسبة 0.8 بالمائة.

أما مجموعة التعليم، فقد شهد المؤشر بحساب الانزلاق السنوي ارتفاعا بنسبة 8 بالمائة. وعزا المعهد ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار نفقات التعليم التحضيري والأساسي بنسبة 6ر6 بالمائة وأسعار نفقات التعليم الثانوي بنسبة 10.4 بالمائة وأسعار الأدوات المدرسية بنسبة 10 بالمائة، في حين عرفت أسعار الكتب المدرسية استقرارا.

كما زادت أسعار مجموعة المطاعم والنزل بنسبة 10 بالمائة جراء الزيادة المسجلة في أسعار المأكولات في المطاعم وأسعار خدمات المقاهي بنسبة 8.7 بالمائة وخدمات النزل بنسبة 19.3 بالمائة.

وسجل مؤشر أسعار مجموعة المواد والخدمات المختلفة خلال سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 11.9 بالمائة، باحتساب الانزلاق السنوي، نتيجة ارتفاع أسعار العناية الفردية واللوازم الشخصية بنسبة 14.4 بالمائة وأسعار العناية الفردية بنسبة 12.1 بالمائة وأسعار التأمين على السيارات بنسبة 1.8 بالمائة وأسعار الخدمات المالية بنسبة 7.5 بالمائة.

د. الأسعد العجيلي عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تونس

الوضع المالي لتونس

تعيش تونس وضعا ماليا صعبا، حيث سجّلت العملة التونسية تراجعا غير مسبوق وارتفعت نسبة التضخّم لمستويات كبيرة، كما سجّل الميزان التجاري عجزا ناهز الـ18 ألف مليون دينار.

فقد سجّل الدينار التونسي، يوم الجمعة 4 جانفي 2018، هبوطا تاريخيا إزاء الدولار الأمريكي، حيث تخطى الدولار حاجز الـ 3 دنانير. وحسب آخر تحيين للبنك المركزي التونسي، فقد بلغت قيمة الدولار الواحد في سوق صرف العملات، لأول مرة، 3,0081 دينار تونسي. ويأتي هذا التراجع التاريخي للدينار التونسي أمام الدولار الأمريكي، بعد أسبوع واحد من تجاوز قيمة الأورو الواحد في سوق صرف العملات، لأول مرة، الـ3.4 دينار تونسي.

كما شهدت نسبة التضخم نسقا تصاعديا منذ بداية سنة 2018 لتمرّ من 6.9 بالمائة، خلال جانفي، إلى حدود 7.8 بالمائة في شهر جوان تبعه استقرار في حدود 7.4 بالمائة خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر ونوفمبر ليبلغ هذا المعدل مستوى 7.5 بالمائة في ديسمبر 2018، بعد أن كانت هذه النسبة في حدود 6.4بالمائة سنة 2017 و4.2 بالمائة في 2016، وذلك بالاعتماد على سنة الأساس 2010.

وتراجعت قدرة تونس على تغطية وارداتها بحلول 28 ديسمبر 2018، إلى 81 يوما مقابل 93 يوما خلال نفس الفترة من 2017 وهو ما يمثّل تراجعا بنحو 12 يوما، وفق بيانات نشرها البنك المركزي التونسي على موقعه الالكتروني، يوم الاثنين 31 ديسمبر 2018. وتوفرت في خزينة البنك المركزي التونسي، عشية حلول سنة 2019، موارد مالية بالعملة الصعبة تقدر بنحو 13314 مليون دينار، علما وأن الأوراق المالية والمسكوكات المتداولة ناهزت قيمتها 12465 مليون دينار في حين بلغ الحجم الجملي لإعادة التمويل زهاء 15369 مليون دينار.

كما سجل العجز التجاري للبلاد مستوى قياسياً مرتفعاً حتى نهاية ديسمبر الماضي بوصوله إلى الـ18 مليار دينار مقابل 15.5 مليار دينار في الفترة نفسها من العام 2017، و 11.628 مليار دينار في عام 2016.

وتعود كل هذه المؤشرات السلبية إلى فساد المنظومة الغربية الرأسمالية التي أفقدت البلاد موردا هاما من مواردها يتمثل في استحواذ الشركات الغربية على الثروات الهائلة من نفط وغاز ومعادن باسم العولمة والخصخصة، وجعلت البلاد تحت وصاية المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي يملي على الحكومة الإجراءات الواجب اتخاذها كالتفويت فيما تبقى من مؤسسات عمومية للشركات الغربية وتخفيض قيمة سعر صرف الدينار الذي انعكس بدوره على ارتفاع كلفة الإنتاج وزيادة نسبة التضخم.

لن تخرج البلاد من أزمتها الاقتصادية من خلال النظام الرأسمالي ووصفات صندوق النقد الدولي، وإنما باعتماد الدولة في موازنتها على مصادرها الذاتية ورفض الاستجابة للضغوط الدولية ورفض المساعدات الدولية وقروض بنوكها، وهو ما يؤدي إلى امتلاكها لقرارها وبالتالي التصرف في مواردها بما يعود نفعه على البلاد، وهذا يحتاج إلى تغيير النظام الرأسمالي العلماني بنظام الاقتصاد في الإسلام الذي يقضي على أساس الفساد، التي نبتت منها كل الشرور، وصدق الله العظيم القائل: "أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون".

المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية: ندوة حول "الإرهاب و المرأة"

نظم المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية ندوة بعنوان "الإرهاب والمرأة"، حيث استفتح الندوة مدير المعهد ناجي جلول الذي بين أن النساء يمثّلن 10 بالمائة من العناصر التونسية المتهمة بالإرهاب، بالإضافة إلى خلق المناخ الفكري للتجنيد، حيث يمكن للمرأة أن تهيئ جيلا من الإرهابيين باعتبارها النواة الأساسية للعائلة التي تربي النشء مما يشكل خطرا على المجتمع حسب قوله.

بعد ذلك عرض عمر حاجي ممثل وزارة الداخلية دور النساء في هذه التنظيمات، إذ تم تسخير المرأة في أدوار، تتدرج من دعم الأزواج الأعضاء في هذه الجماعات، إلى تربية النشء وإعداد جيل جديد من المتطرفين. وتمتد إلى نشر الأفكار المتطرفة وتجنيد أخريات مباشرة أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتهريب السلاح ونقل الأموال والمشاركة في العمليات القتالية.

كما تعرضت الدكتورة أمال القرامي، أستاذة بجامعة 9 أفريل للأسباب التي تدفع المرأة للإلتحاق بهذه الجماعات، منها تعرضها للعنف العائلي، والعزلة، ورغبتها في الانتقام وفي تحقيق مكانة لها في المجتمع بعد أن كانت مهمشة.

ومع أن الدكتورة دعت إلى ضرورة التثبت من صحة الأحاديث النبوية التي تستخدمها هذه الجماعات في استقطاب عناصرها، إلا أنها استغرقت في اتهام حرائر تونس بممارسة ما يسمى بـ»جهاد النكاح»، استنادا لفتوى قيل أنها لشيخ سلفي (العريفي)، دون أن تعني نفسها من التثبت إن كانت هذه الفتوى فعلا موجودة أم هي من ترويج المخابرات السورية والقنوات الشيعية.

ومع أن هذه الندوة علمية إلا أنها خلت من أبسط ما يحتاجه البحث العلمي: وهو الأدلة وانطباق الأحكام على واقعها، فلم يقع تعريف معنى الإرهاب ومن يقف وراءه وازدواجية المعايير ودور الساسة والدول الكبرى في صناعته والاستفادة منه. بل على العكس من ذلك وقع الخوض في التفاصيل، انطلاقا من مسلمات روجتها الدول الكبرى في وصف كل من يقاوم الاستعمار الغربي في بلادنا بالتطرف والإرهاب. فالجماعات التي تقاوم المستعمر الأمريكي في العراق وأفغانستان والتي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي هي جماعات إرهابية أو متطرفة. والجماعات التي تناهض عملاء أمريكا في المنطقة تعتبرها أمريكا جماعات إرهابية، أما الجماعات الشيعية التي تقاطرت على سوريا من العراق ولبنان وأفغانستان لمساعدة عميلها بشار في سوريا فلم تصفها بالإرهاب.

فالإرهاب هو العصا الغليظة التي ترفعها الدول الكبرى لتبرير تدخلها في شؤوننا وإبقاء قبضتها وسيطرتها علينا، للحيلول دون تحررنا من القوى الغربية، وإشغال بلداننا بصراعات داخلية تستنزف طاقات البلاد في حروب داخلية لن يستفيد منها إلا الدول الكبرى الراعي الحقيقي للإرهاب والمستفيد منه.

بعد زيادة حمى الإضرابات في تونس الاحتجاج المطلبي والاحتجاج الثوري

بقلم: الدكتور محمد مقيديش
رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

تتجه الأوضاع في تونس نحو جولة جديدة من الاحتجاجات الشعبية المدفوعة من الاتحاد التونسي للشغل بعد التصعيد المتبادل بين الحكومة والهيئة الإدارية للاتحاد. فبعد قرار وزارة التربية والتعليم خصم ستة أيام من أجور الأساتذة الذين قاطعوا إجراء امتحانات الثلاثي الأولوبعد أن قادت جامعة التعليم الثانوي العديد من المسيرات الغاضبة والاعتصامات المفتوحة أمام المندوبيات الجهوية للتعليم وفي العاصمة، قررت الهيئة الإدارية للاتحاد إعلان إضراب عام في القطاع العام والوظيفة العمومية يوم 17 كانون الثاني/يناير 2019.

وتتهم نقابة التعليم الثانوي التي تقود هذا التحرك المطلبي وزارة التربية بالمماطلة والسلبية في التعامل مع مطالبها الداعية إلى تحسين الوضعالمادي للمدرسين بالترفيع في قيمة بعض المنح وتخفيض سن التقاعد. أما الأمين العام للاتحاد فقد أصبح في المدة الأخيرة يتهم الحكومة صراحة بالخضوع لقرارات صندوق النقد الدولي الذي فرض على الحكومة تجميد الأجور في القطاع العام بدعوى إصلاح الميزانية العمومية وإيقاف الانتدابات وتشجيع التقاعد المبكر من الوظيفة العمومية من أجل الضغط على كتلة الأجور.

ولئن كان الاتحاد محقا في توجيه الاتهام إلى الحكومة بخضوعها لشروط صندوق النقد الدولي وما نتج عن ذلك من زيادة البطالة وتدني مستوى خدمات التعليم والصحة، فإن المدقق في مسيرة الاتحاد عبر السنين الماضية يدرك أن إقحام موضوع سياسة الصندوق هو جزء من التصعيد مع الحكومة ولإحراجها سياسيا والضغط عليها لتخفيف أثر تلك الشروط على الموظفين وليس من أجل تحرير البلاد من هذه السياسة المقيتة التي يتعدى أثرها الموظفين والشغالين، وهو توظيف لموضوع سياسي مصيري للأمة من أجل الحصول على مكاسب مادية، وأن موضوع الصندوق سوف يتم تناسيه مع أول اتفاق مع الحكومة في زيادة للمنح والأجور.

وقد سبق لهذا الاتحاد أن التزم بما يسمى السّلم أو الهدنة الاجتماعية لسنوات عدة زمن بن علي أي منع الإضرابات والاحتجاجات مقابل زيادات سنوية في الأجور تم خلالها تمرير اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 والذي أدىإلى تدمير القطاع الصناعي في تونس وتسريح آلاف الموظفين في صمت تام من قيادات الاتحاد.

لذلك فرغم رفع بعض الشعارات السياسية أثناء الاحتجاجات فإن المطالب الأساسية المحركة للعمل النقابي والتي يتوقف عليها مواصلة أو إنهاء التحركات والإضرابات هي المطالب المادية وهو ما يجعل الحكومات قادرة على احتواء هذه النقابات وترويضها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ولئن كان الاحتجاج المطلبي يمثل جزءاً من حركة الشعوب ضد الظلم والقهر، إلا أنه لا يحمل تصورا واضحا عن التغيير المنشود لأنه يستهدف أعراض المشكلة لا جذورها. والاحتجاجات المطلبية تجمع كثيرا من الناس لأنها لا تُظهر الخلافات السياسية بل تجمع الفُرقاء لأنها تدور حول مشاكل حياتية عامة. والاحتجاج المطلبي يستهدف تحقيق بعض المطالب الجزئية التي تدور حول تحسين الظروف المعيشية، وهو لا يسعى لتغيير الواقع بل يسعى لبقائه وتحسينه في الوقت نفسه، لذلك فإن تلك الاحتجاجات تُواجه عادة بالتجاهل، لأنه يسهل اختراقها والقضاء عليها وإبقاء منظومة الحكم وطبقة الحكم.

أما الاحتجاج الثوري فهو يستهدف جذور المشكلة لا أعراضها، أي يستهدف تغيير النظام السياسي لحل المشكلات، لأنه لا يمكن تصور تغيير واقع الأمة الإسلامية والتخلص من الفساد والظلم والفقر دون التخلص من واقع التبعية الذي نعيشه واستمرار الدولة القُطرية العلمانية الحالية في القيام بدور الوكيل المحلي للمستعمر الغربي الرأسمالي الصليبي. لذلك كان لزاما أن يحمل الاحتجاج الثوري صورة عن التغيير المنشود كي لا تتحول الثورة إلى نوع من العبث والفوضى.

وبالنظر إلى ما وقع في تونس بعد الثورة ودور الاتحاد العام التونسي للشغل فيه نجد أن الثورة التي قامت على شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» قد تحولت إلى حركة احتجاجية مطلبية كان لهياكل الاتحاد دور كبير في إشعالها والإشراف عليها. وقد ساهم ذلك في إبعاد فكرة التغيير الجذري للنظام السياسي بحجة أن عرض موضوع الهوية يثير الخلافات الأيديولوجية، وأن تحسين الظروف المعيشية بالزيادات في الأجور والانتدابات والترقيات هو من الأولويات المُطلقة. وبعد سنوات من الثورة اكتشف الناس أن النظام لم يسقط وإن ذهب رأسه، وأن الأوضاع المعيشية ازدادت سوءا رغم زيادات الأجور وأن البلاد ازدادت غرقا في المديونية والتبعية والضغوط الخارجية.

أما الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تحصّل على جائزة نوبل للسلام سنة 2015 لدوره في تصفية ثورة تونس، فقد أصبح محطة لزيارة سفراء الدول الغربية وخبراء صندوق النقد الدولي وأصبح له رأي في اختيار رئيس الحكومة وأعضائها رغم الاحتجاجات والمناكفات الإعلامية الظاهرة.

عندما يتحول الاحتجاج المطلبي إلى احتجاج ثوري يستهدف تغيير النظام السياسي وتحرير الأمة من التبعية المقيتة للغرب الرأسمالي الصليبي وتؤسس الدولة من جديد على أساس عقيدة الأمة وحضارتها الإسلامية يكون ذلك الاحتجاج خطوة نحو التغيير، أما عندما تتحول الثورة إلى حركة احتجاج مطلبية كما حصل في تونس فإن ذلك التحول يصبح انقلابا على الثورة ومؤامرة خبيثة عليها.

في السنة الجديدة الأمل لا يتعلق بهذا النظام

م . محمد ياسين صميدة

مع حلول السنة الإدارية الجديدة لم يفوت رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي الفرصة ليلقي كلمة لم تختلف عناوينها ومضامينها عن الكلمة التي ألقاها في السنة الفارطة, فقد استعمل «إن 2019 ستكون سنة فاصلة تماما كما قال ذلك حول سنة 2018.»

وان بدا عليه المزيد من التشنج والارتباك فلأن ما آلت إليه الأمور خلال الفترة الأخيرة لم تكن في مستوى تطلعاته, فقد بان رفض الناس القطعي لمنظومته وسلطته وأصبح الجميع يضعه في رأس قائمة الفاشلين والانتهازيين ، بل وأصبح الناس يجمعون على أن مصالحه وغاياته قد ضُيقت إلى مجرد وجود حل يضمن فيه بقاء السلطة عند ابنه أو عائلته وقد يقوم بأي خطى في سبيل ذلك ، حتى أن مشروع القانون الخاص بالمساواة الذي أعلن عن تمريره في مخالفة لأحكام الإسلام وتحد صارخ لمشاعر الناس ورفضهم القطعي لتمريره ، اتضح انه تنفيذ أعمى لمراسلات الاتحاد الأوروبي ، واقتصر دور السبسي على استغلال مناسبات لإعلانه وتشكيل اللجان لإعداد المقترحات حوله .

السبسي الذي حاولت بعض الجهات المحيطة به ترويج كونه «رئيسا لكل التونسيين» لم يستطع الثبات حتى على هذه الصورة المزيفة ، فكانت الحسابات السياسية الحزبية الضيقة نقطة ضعف له ولمن عول عليه في سياق الالتفاف على الثورة وتثبيت الديمقراطية الديكتاتورية الناعمة ، فعقلية الحكم القديم طغت عليه ، فظهر سعيه نحو السيطرة على مختلف الأجهزة في الدولة وتسييرها وفق أهوائه ، حتى انه أعاد حسابات التوافقات التي عقدها مع حركة النهضة بين التهديد بالاستئصال وبين لعب ورقة التجييش لانتخابات 2019 .

طبعا سنة 2019 التي أرادوا أن يوجهوها منذ البداية بتكهنات المنجمين بعد أن خابت برامجهم ومشاريعهم ، لن تكون مخالفة لما قبلها ما دام حال البلاد على ما هي عليه من تغلغل الاستعمار وقدرته على تمرير مشاريعه في البلاد بفضل سياسيين بعضهم يشغل مناصب في الدولة وبعضهم الآخر يحاول ذلك.

ولكن يبقى الأمل في المخلصين, في النبت الطيب من هذه الأمة التي عانت من التجارب المظلمة ، يبقى الأمل أن يزيد وعي الشعوب وتزيد في محاصرة المشاريع الفاسدة وعدم قبولها تحت عناوين جديدة ، فهذه العوامل الحقيقية لقلب المعادلة أمام العبث الذي نعيشه اليوم ومن وراءه جشع أرباب الرأسمالية وإجرامهم .

حول المبادرة الزيتونية الوطنية للردّ على مشروع تغيير أحكام الإرث

ياسين بن علي

في إطار «التنسيقية الوطنية للدفاع عن القرآن والدستور والتنمية العادلة» بيّن مجموعة من الزوانتة موقفهم من قانون المساواة في الميراث ضمن بيان صدر بتاريخ 02/01/2019م، جاء فيه تأكيد المشايخ والأساتذة على رفضهم «القاطع لمشروع قانون المساواة في الإرث المعروض على مجلس نواب الشعب لمخالفته الصريحة للقرآن الكريم». ولا شكّ أنّ هذا الموقف الشجاع الرافض لتبديل أحكام الشرع المتعلّقة بالميراث مما يشكر لهؤلاء المشايخ والأساتذة، ولا نجد في هذا المقام ما نكافئهم به سوى أن ندعو الله عزّ وجلّ أن يثيبهم ويثبتهم على نصرة الحقّ والدّين.

قد بدأت بالشكر عملا بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يَشْكُرُ اللّه من لا يَشْكُرُ النّاس»، وأثنّي الآن بنصيحة عملا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، فأقول:

تبيّن لي موقفكم الذي تشكرون عليه، ولكن لم تتبيّن لي صفتكم؛ فهل عبّرتم عن موقفكم من المشروع كعلماء شريعة وأهل اختصاص في أمور فقه الدّين أم عبّرتم عن موقفكم كمواطنين في هذا البلد ليس لهم من صفة سوى المواطنة التي تخوّل لهم إبداء الرأي في مسألة تهمّ الوطن شأنهم شأن بقيّة المواطنين من عمّال مصانع وفلّاحين وأطبّاء وعاطلين عن العمل وغيرهم؟ أحسب أنّكم ستقولون: تكلّمنا بصفة العلماء والمشايخ وأساتذة الشريعة أي بصفة أهل الاختصاص الذين من حقّهم بيان الرأي في مسألة تتعلّق باختصاصهم. وهنا يرد السؤال الثاني: بما أنّكم تكلمتم بوصفكم علماء الشريعة، فهل بيّنتم موقفكم الخاصّ من المسألة الذي يحتمل أن يبنى على العقل أو النقل أم بيّنتم حكم الشرع في المسألة؟ أحسب أنّكم ستقولون: بيّننا حكم الشرع في المسألة. وهنا يرد السؤال الثالث: ما هو حكم الشرع في المسألة؟ والجواب: لا يوجد حكم شرعي في بيانكم، وإنما هو مجرّد تعبير عن موقفكم بالرفض، ولا يخفى عليكم أنّ تعبير العالم بالرفض لشيء ما لا يدلّ على الحكم الشرعي. وبناء عليه أقول: تعلمون أنّ الفتوى هي الإخبار بالحكم الشرعي أو بتعبير القرافي في الفروق هي «إخبار عن الله تعالى في إلزام أو إباحة»، ولهذا كان عليكم - بوصفكم علماء الشريعة -أن تبيّنوا موقف الشرع من مشروع قانون المساواة بعبارات واصطلاحات شرعية مندرجة ضمن الأحكام الشرعية الوضعية أو التكليفية التي تمثّل خطاب الشارع المتعلّق بأفعال العباد. وبعبارة أخرى: فالواجب عليكم كعلماء أن تبيّنوا بطلان المشروع شرعا، وحرمة القبول به أو التصويت له أو الدعوة إليه، كما أنّ الواجب عليكم أن تبيّنوا حكم من تجرأ على ردّ الأحكام القطعية الثبوت والدّلالة وإبطال العمل بها جحودا وإنكارا لها. فإذا تهيّب علماء الشريعة الصدع بموقف الشريعة وبيان حكم الله صراحة دون خوف ومواربة، فمن يقوم بهذا ومن يتكلّم بعدها؟ علاوة على هذا، تعلمون أن دعاة الحداثة والتغريب في بلادنا يشنّون حملة شعواء على الإسلام والمصطلحات الإسلامية، ولذا رأينا لجنة الحريات الفردية والمساواة تتبّع الألفاظ والمصطلحات الإسلامية في المنظومة القانونية التونسية لإلغائها، ومن ذلك قولهم في التقرير: «عبارة المحرمات مشتقة من التحريم الديني الذي لا يتناسب مع مدنية الدولة»؛ فهم يسعون إلى حذف عبارة المحرمات - وغيرها من العبارات-كخطوة نحو إلغاء المعاني والمفاهيم التي تتضمنها.ولهذا، كان من الواجب عليكم التنبه لكيدهم ومكرهم والردّ عليهم بتثبيت المصطلحات الشرعية المعبّرة عن الأحكام الشرعية لا بتجاهلها وتعمّد عدم ذكرها.

دعوتم «الشعب التونسي إلى الامتناع عن انتخاب من يصوت لهذا المشروع»؛وهذه الدعوة تثير اشكالات كثيرة منها: ما معنى هذا الكلام، وما هي مرجعيته، وفي أيّ إطار ندرجه؟ وهل يعتبر هذا الموقف مجرّد رأي سياسي من جهة غير مسيسة أم هو فتوى شرعية من جهة شرعية صيغت بعبارة غير شرعية؟ اشكالات وجيهة طرحناها لتتفكّروا فيها، ومع ذلك سنغضّ الطرف عنها ونتناول المسألة من زاوية أخرى وهي: تعلمون أنّ الانتخاب لا يتعلّق بشخص بقدر ما يتعلّق برؤية ومشروع وبرنامج، فالمسلم الذي يصوّت لشخص أو لحزب لا يصوّت له بصفته الشخصانية الفردية بل يصوّت في الحقيقة لبرنامجه ومشروعه ومجموع أفكاره التي يتبناها، وتعلمون أيضا أن الأحزاب السياسية التونسية لادينية ولا تتبنى الأحكام الشرعية والمفاهيم الإسلامية وبرامجها لا تقوم على الكتاب والسنة بل مليئة بمخالفات شرعية وأفكار مناقضة للشريعة الإسلامية، ولهذا نسأل: لماذا طلبتم من الشعب عدم التصويت لمن يساند مشروع المساواة في الإرث أو يصوت له في مجلس نواب الشعب، ولم تطلبوا منه مثلا عدم التصويت لكلّ من يخالف الشريعة في برامجه؟ فلو أنّ حزبا ما تبنى في برنامجه عدم تغيير أحكام الميراث وعدم العمل بمشروع المساواة إلّا أنه أقرّ مجلة الأحوال الشخصية كما هي عليه الآن من أحكام مناقضة لقطعيات الدين كما تعلمون، فهل يجوز انتخابه؟ ولو أنّ حزبا ما تبنى في برنامجه عدم تغيير أحكام الميراث وعدم العمل بمشروع المساواة إلّا أنه أقرّ حرّية الردّة والكفر وشرب الخمر والزنى، فهل يجوز انتخابه؟ فأين المقياس في هذا، وأين الضابط؟ وهل يليق بأهل العلم أن يتكلموا بدونبيان الأصول والضوابط والقواعد؟

عبّرتم عن رفضكم «القاطع لخرق الدستور وللتأويل التعسفي لمدنية الدولة بما يحولها إلى دولة لائكية»، وأتوقف عند هذا الكلام لأقول: مصطلح الدولة المدنية عبارة حديثة ليست منضبطة المعنى والمفهوم، وهذا أمر يعلمه كلّ من درس العلوم السياسية والاجتماعية؛ ولهذا فإنّ الحديث عن تعسّف في تأويلها بمعنى حمل العبارة على معنى غير معناها الظاهر، لا يستقيم ولا يمكن إثباته بل العكس هو الصحيح؛ لأنّ الدولة المدنية في اصطلاح أهلها مرتبطة بمفهوم فصل الدين عن الدولة أي مرتبطة بمفهوم العلمانية واللائكية. وبناء عليه، فإنّ دعاة الحداثة والتغريب الذين يربطون مفهوم اللائكية بمفهوم الدولة المدنية لا يتعسّفون في التأويل بل يفسّرون العبارة تفسيرا منطقيا عمليا تشهد له التجربة الغربية. والقصد من كل هذا، أنّه كان من الواجب على المشايخ والعلماء ضبط كلامهم ووزنه بميزان الدّقة والتحرّي.

وختاما أقول، أن نصرة الحقّ التي هبّ إليها المشايخ والعلماء – بارك الله فيهم وبهم – لا تكون إلّا بالشجاعة في القول الصريح الذي لا يحتمل التأويلات، ولهذا أرجو أن يبيّنوا الأحكام الشرعية بمصطلحاتها الشرعية صراحة، وأن يقتصروا على بيانها دون اعتماد على مصطلحات ومرجعيات قابلة للتأويل كالدولة المدنية والدستور، كما أرجو أن يتقبّلوا هذه النصيحة بصدر رحب. والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

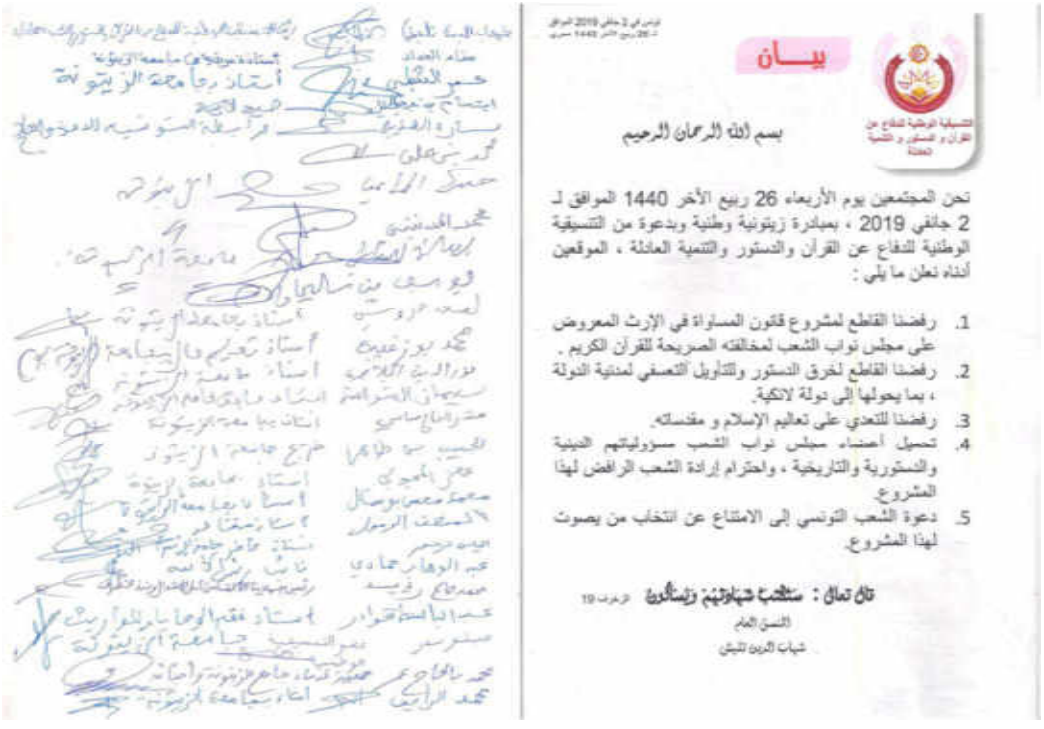

بيـــان

بسم الله الرحمان الرحيم

نحن المجتمعين يوم الأربعاء 26 ربيع الآخر 1440 الموافق لـ 2 جانفي 2019 ، بمبادرة زيتونية وطنية وبدعوة من التنسيقية الوطنية للدفاع عن القرآن والدستور والتنمية العادلة ، الموقعين أدناه نعلن ما يلي :

1. رفضنا القاطع لمشروع قانون المساواة في الإرث المعروض على مجلس نواب الشعب لمخالفته الصريحة للقرآن الكريم .
2. رفضنا القاطع لخرق الدستور وللتأويل التعسفي لمدنية الدولة ، بما يحولها إلى دولة لائكية.
3. رفضنا للتعدي على تعاليم الإسلام و مقدساته.
4. تحميل أعضاء مجلس نواب الشعب مسؤوليتهم الدينية والدستورية والتاريخية ، واحترام إرادة الشعب الرافض لهذا المشروع
5. دعوة الشعب التونسي إلى الامتناع عن انتخاب من يصوت لهذا المشروع.

قال تعالى : ﴿ سنكتب شهادتهم ويسألون ﴾ الزخرف 19

النسق العام
شباب الزيتونة

بريطانيا ترسكل الوسط السّياسي لِتُحْكِم قبْضتَها على تونس

أ. بسّام فرحات

حدّث أبو ذرّ التّونسي قال: ممّا لا شكّ فيه أنّ الصّراع الذي يُخاض هذه الأيّام في تونس هو صراع بين الحقّ مُمثّلاً في الإسلام السياسي، والباطل مُمثّلاً في الرأسمالية الاستعماريّة بنزعتها اللّبرالية المتوحّشة...وهو صراع لا مُتكافئ بشكل مُشطّ، طرفه الأوّل عبارة عن شتات أفكار باهتة لبقايا عقيدة يحملها أفراد ليس لهم كيان سياسي تنفيذي يجمعهم، أمّا طرفه الثاني فيتجسّد في دول مبدئيّة وقوى عُظمى استعماريّة متنفّذة خصخصت العالم واتّفقت على تقاسم خيراته...ورغم هذا الاختلال الحادّ في موازين القوى الماديّة، إلاّ أنّ الكافر المستعمر يعلم يقينًا أنّه لو غفل عن هذا الصّراع وتركه يُخاض على عواهنه بشكل طبيعي فإنّ الغلبة ستكون لا محالة للإسلام والمسلمين رغم الضّعف والتشتّت والضّبابيّة والارتهان وغياب الدّولة الإسلاميّة...لذلك ودرءًا للمفاجآت غير السارّة تولّى الاستعمار إدارة هذا الصّراع بنفسه وبأعيُنه ووحيه: فأقصى الإسلام السّياسي من الحلبة نهائيًا ومنعه أن يكون طرفًا فيه، ولم يكفه ذلك بل انتحل صفته وفصّل إسلامًا على مقاسه وظّفه لتضليل الشّعب المسلم واستدرار عطفه وتمرير مشاريعه المحاربة لله ورسوله...ثمّ جمع كيده الدّيمقراطي الحداثي وصاغَهُ في أكثر من 200 حزب أثّث بها الوسط السّياسي التّونسي تعويمًا للجريمة وإيهامًا بالتعدّدية...فإذا بنا إزاء حوار ذاتي (مونولوق) بين تمظهرات فكرة واحدة (فصل الدّين عن الحياة) تفنّن الكافر المستعمر في إلباسها العديد من الأثواب حسب المقاس والطّلب ومقتضيات الواقع ومتطلّبات الصّراع (حداثيّة - عروبيّة - إسلاميّة - اشتراكيّة - وطنيّة - شيوعيّة...) تختلف شكليًا في الزيّ والمظهر وتتّفق جوهريًا في المخبر والدّور: محاربة الله ورسوله وخدمة الاستعمار...

مشروع توريث

ولأنّ الكافر المستعمر يعلم جيّدًا أنّ الشّعب التّونسي المسلم الأبيّ لا يقبل إلاّ الإسلام وما يُنسب إليه فقد استعمل حركة النّهضة (قفّاز القابلة) الذي وُلدت على يديه كلّ المشاريع القذرة المستهدفة للبلاد والعباد - عقيدةً وثقافةً ومقدّرات - من الدّستور المسموم إلى إعادة التجمّع للسّلطة مرورًا بتجديد عقود النّهب الاستعماريّة...ولأنّه يعلم جيّدًا أيضًا أنّ بقيّة (الطّيف الحداثي) - مُشتّتًا مُنقسمًا أو مُجتمعًا متكتّلاً - أوهن من بيت العنكبوت وغير قادر على حكم أحفاد العبادلة السّبعة بمفرده، فقد صاغه في شكل (كوكتال سياسي) تحت مسمّى نداء تونس وفرض عليه التّوافق مع حركة النّهضة بوصفها صمّام الأمان عساه يصمد في مقاليد الحكم ويُنجز مهامّ الاستعمار بالوكالة...ورغم الثّمن الباهظ الذي دُفع لتحقيق زواج المتعة بين الشيخين (التّضحية بشكري بلعيد والبراهمي والزجّ بالبلاد في دوّامة الإرهاب الدّمويّة)، إلاّ أنّ البجبوج المتخرّج من مدرسة بورقيبة في الدّيكتاتوريّة النّاعمة خيّب آمال بريطانيا: فقد أجرى تحويرًا على مصطلح (ديموكراسي) بما حوّله إلى (ديما كراسي) وأصرّ إلحادًا على خصخصة كرسي السّلطة وتأبيد القيادة والحكم في (آل السّبسي)...إذ لم يكتف بالفوز برئاسيّة 2014 بل عمل جاهدًا على توريث ابنه حافظ قيادة النّداء وإعدادِه لخلافته في الرّئاسة وحصر حكم (بيليك تونس) في سلالة السّبسي وآله وصحبه...هذا السّلوك الغريزي المحكوم بمنطق بدائي قبلي عروشي ما كان له أن يُقبل لا داخل النّداء ولا صُلب الوسط السّياسي، فانخرط الحزب الحاكم منذ سنة 2014 في حلقة مفرغة من الصّراعات على المناصب والنّفوذ بين شقّ السّبسي الابن والشقّ الرّافض للتّوريث تردّى على إثرها في دوّامة من الانشقاقات والاستقالات أضعفته وأفرغته من (مناضليه)...وسرعان ما توسّع ذلك الصّراع ليصبح بين الرّئاسة والحكومة ويزجّ بالدّولة وشعبها في زقاق مظلم من المآزق والأزمات تصدّع على إثره التّوافق وقُبر وتفاقمت الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة ووُظّف الشّعب كأدوات رخيصة لتسديد فاتورة شهوة الحكم الأنانيّة المقيتة...

خلط الأوراق

والأخطر من كلّ ذلك أنّ هذا الصّراع البيزنطي بين جناحي الحكم - الرّئاسة والحكومة - قد أفرز أجواء من الهشاشة السياسيّة أجّجت الصّراع الدّولي على تونس وأغرت أمريكا وفرنسا بالصّيد في المياه التّونسية العكرة بما يهدّد مصالح بريطانيا صاحبة الامتياز الأولى في البلاد بشكل جدّي لاسيما مع اعتزامها الخروج من الاتّحاد الأوروبي...وقد انعكس ذلك بالضّرورة على تركيبة الوسط السياسي وموازين القوى فيه، وأدّى حتمًا إلى اختلالها بشكل يُعيد خلط الأوراق السياسيّة ويحوّر الخارطة الحزبيّة تحويرًا جذريًا...فالوسط السياسي محكوم ببراقماتيّة متوحّشة وبمكيافليّة باردة متخشّبة يمثّل فيها السّياسيّون والمواقف السياسيّة - بالكاد - مجرّد أوراق تُلعب إن كانت رابحة، وتُحرق إن كانت خاسرة دون رحمة أو أسف...ولن يكون السّبسي والغنّوشي وغيرهما أعزّ على بريطانيا من القذّافي وصدّام حسين رأسي القاطرة البريطانيّة في شمال إفريقيا والشّرق الأوسط حيث تخلّت عنهما بريطانيا وضحّت بهما من أجل بقاء موطئ قدم لها في كلّ من العراق وليبيا...والمنطق نفسه يسري على الأدوات المحليّة: فهي في حرب تموقعات سياسيّة وبرلمانيّة داخل الهامش والخط العريض الذي تفرضه وتتحكّم فيه القوى المتصارعة، تتنافس فيما بينها خدمة للسيّد الغربي ورغبةً في نيل الحُظوة عنده شعارها في ذلك (رجاء استعملنا ولا تستبدلنا)...

سياحة حزبيّة

على هذا الأساس ومع اقتراب موعد الانتخابات التشريعيّة والرّئاسية 2019 شهد الوسط السياسي في تونس حركيّة وتجاذبات حادّة ما فتئ نسقها يرتفع بما يشي بنيّة مُبيّتة لإعادة هيكلته جذريًا حتّى لا يخرج عن السّيطرة درءًا للمفاجآت وتحسُّبًا للطّوارئ...ففي ظلّ فشل حزب الهراوات والشّقوق الذريع وعجزه عن إدارة المرحلة وتآكله وانحلاله، دقّت بريطانيا ناقوس الخطر وسعت إلى تلافي وضع الهشاشة السياسيّة التي قد يتسلّل عبرها المنافسون...فانخرطت في حملة لإعادة تركيب وسطها السّياسي في تونس بما يحمي مصالحها ونفوذها ويدرأ شرّ الاختراقات ويُبقي البلاد والعباد والمقدّرات في قبضتها، وذلك عبر رصّ الصّفوف ورأب الصّدوع وسدّ الثّقائص وإيجاد البدائل معتمدة على رجالاتها المخلصين المبثوثين في تلافيف الأحزاب تُرَسكل الصّالح منهم وتُعيد تدويره وتضخّه دماءً بريطانيّة حارّة وفق توزيع جديد للأدوار...في هذا الإطار شهدت الأحزاب أعمال تنظيف لفنائها الخلفي وترميم لبيتها الدّاخلي، ونشطت السّياحة الحزبيّة وانفتح شبه (ميركاتو) سياسي للبيع والشّراء والاستقطاب والسّطو والانتقال والتّجوال بين الأحزاب والكتل النيابيّة والمواقف الحزبيّة بمُنتهى الاستهتار وبذمم سياسيّة (أستيكيّة) تُصاغ على المقاس وحسب الطّلب (وكلّ ساعة وعلمها)...

(سوق ودلاّل)

إزاء فشل مشروع التّوريث الذي انخرط فيه السّبسي وتصدّع التّوافق مع النّهضة وانحسار شقّ حافظ في النّداء وفقدانه لخيرة (مناضليه)، ارتمى الباجي في أحضان اليسار الفرنسي وأيتامه في تونس من الزّمرة الفرنكفونيّة بحثًا عن سند ماديّ ومعنويّ داخليًا وخارجيًا...فانخرط في مغازلة مفتوحة لفرنسا تمثّلت أساسًا في بعثه للجنة الحريّات الفرديّة والمساواة وتسويقه لتقريرها المحارب لله ورسوله ولمقوّمات هويّة الشّعب التّونسي المسلم، وتقديمه لمبادرة المساواة في الميراث التي رام من خلالها استعادة الرّصيد الانتخابي النّسائي الذي دعّمه في انتخابات 2014...كما عمد إلى القيام بانتدابات جديدة تدعيمًا لما بقي من حزبه (برهان بسيّس - سمير العبيدي - محسن حسن - عبد الجليل بن سالم - منير بن صالحة - ماهر بن ضياء - ماجدولين الشارني...) وأعاد بعض (الخرّاف الشّاردة) إلى حظيرة النّداء مجدّدًا (رضا بالحاج) وابتلع الاتّحاد الوطني (سليم الرّياحي) بحيث انصهر فيه...ولم يتورّع سي الباجي عن استغلال سلطته ونفوذه كرئيس دولة لتمتيع برهان بسيّس بعفو رئاسي وإخراجه من السّجن الذي دخله بشبهة فساد مالي...في المقابل ارتمى يوسف الشّاهد في أحضان بريطانيا والاتّحاد الأوروبي وصندوق النّقد الدّولي وذلك بتسويق نفسه كخادم مطيع ومتفانٍ في الحفاظ على المصالح الغربيّة الاستعماريّة من خلال توقيعه لمشروع اتّفاق التّبادل الحرّ الشّامل والمعمّق (الأليكا) والسّير في الإصلاحات الكبرى وفق إملاءات صندوق النّقد الدّولي...أمّا حركة النّهضة فبعد استقرائها لموازين القوى وتأكُّدها من أنّ السّبسي الأب والابن قد أفلسا ولا مستقبل لهما سياسيًا عمدت إلى توجيه بوصلتها نحوالقصبة ونزيلها يوسف الشّاهد عوضًا عن المومياء القابعة في قصر قرطاج، كما حوّلت توافقها إليه في صفقة سياسيّة رابحة قبضت ثمنها بسخاء في التحوير الوزاري الأخير حيث تدعّمت تمثيليّتها في الحكومة...

المشهد الأخير

بهذا الشّكل وعلى مشارف انتخابات 2019 نزل السّتار على المشهد السياسي والحزبي في تونس مُسفرًا عن قطبين ضديدين يتصارعان على شتات نداء تونس والطّيف الدّيمقراطي الحداثي: من جهة شقّ حافظ قائد السّبسي في النّداء الذي انصهر فيه سليم الرّياحي، ويتقاطع معه في المصالح اتّحاد الشّغل وآفاق تونس وبدرجة أقلّ الكتلة الديمقراطيّة والجبهة الشعبيّة...ومن جهة أخرى كتلة الائتلاف الوطني في البرلمان وجزء من القوى الوسطيّة التقدّميّة (مشروع تونس - حزب المبادرة - منشقّين من النّداء وآفاق تونس)...هذا الشقّ هو الذي راهنت عليه بريطانيا لتستنقذ به النّداء من براثن آل السّبسي وتعيد به الطّيف الدّيمقراطي الحداثي إلى حُضنها وقد دعّمته بحركة النّهضة واتّحاد الصّناعة والتّجارة واتّحاد الفلاّحين وهيئة المحامين وبعض الوجوه التجمّعية (حامد القروي - منذر الزنايدي...) وهي تعتزم أن تصوغ منه حزبًا جديدًا يرث رسميًا النّداء شبه المنحلّ...وقد اعتبر (مصطفى بن أحمد) رئيس كتلة الائتلاف الوطني أنّ هذا الحزب الجديد (مبني على تجربة نداء تونس) وأنّه يتموقع (ضمن الوسط الدّيمقراطي الاجتماعي الحداثي) وأنّه (مع المبادرة الحرّة واقتصاد السّوق ومع بقاء دور الدّولة في الأمور الحياتيّة الأساسيّة مثل الصحّة والكهرباء والماء والنّقل والتّعليم)...بهذا تتّضح ملامح النّسخة الجديدة لنداء تونس التي رسكلتها بريطانيا لإحكام قبضتها على البلاد: خالية من اليسار اليعقوبي الاستئصالي حاضنة للقوى الوسطيّة التقدّمية مطعّمة بفلول التجمّع مسنودة بالمرجعيّة الإسلاميّة مُغازلة للاتّحاد الأوروبي (الأليكا) وللعمّ سام (كمال مرجان - محسن مرزوق) مستجيبةً لتطلّعات الطّبقات المسحوقة...فهل ستصمد هذه النسخة المنقّحة أمام الصحوة الإسلاميّة في تونس أم أنّ حساب البيدر لن يقابل حساب السّوق..؟؟

تدوينات

إقرأ هذه ولكن لا تتحسر- فالحسرة لا تليق بمؤمن

يقولون الخلافة لا تتناسب مع الواقع

عماد النباهين / فلسطين

النبي- صلى الله عليه وسلم - لم يبعث للناس بما يناسب واقعهم,ولم يبعث لهم ليحول التراب ذهبا, بل بعث لهم بالقرآن ليغير واقعهم به, ويحول به فقرهم إلى غنى وخوفهم إلى أمن.. فهو القائل " من أراد الدنيا فعليه بالقرآن, ومن أراد الآخرة فعليه بالقرآن, ومن أراد الدنيا والآخرة فعليه بالقرآن ".

لماذا دائما نقول نريد أن نصبح في رفاهية مثل الدول الغربية ؟!.. لماذا لا نقول نريد أن نصبح في رفاهية ورغد وعزة وشرف بتطبيق القرآن بالخلافة الإسلامية ؟!

ألم يعش المسلمون في ظل الخلافة زمن أبو بكر وعمر وعثمان وعمرو ابن عبد العزيز وهارون الرشيد والمعتصم, لم يجدوا فقيرا يعطوه زكاة المال, بل حتى انهم أطعموا الطيور والحيوانات..

ألم تسمعوا المقولة المشهورة " إنثرو القمح على رؤوس الجبال كي لا يقال جاع طيرا في بلاد المسلمين"

هل تعلمون أن أي ولاية من ولايات الخلافة اليوم والتي يسمونها " دول عربية وإسلامية " فيها من الثروات والموارد ما يجعل المسلمين جميعا في غنى ورفاهية.

ولنَقل " ولاية قطر " لوحدها وهي أصغر ولاية, مواردها الفائضة عن حاجتها وترف حكامها وبذخهم وتبذيرهم وسرقتهم.. الفائض في الموازنة عندهم هو 2 مليار دولار.. وهذا فقط معلن , وما خفي كان أعظم...

فما بالك بموارد الولايات الأخرى الأضخم والأكبر... ثم نقول نريد الرفاهية الغربية القائمة على نهب أموالنا نحن وسرقتها بالتعاون مع حكامنا..!

فأنهضوا للعمل مع العاملين للخلافة " حزب التحرير " لتنالوا عز الدنيا والآخرة.

إيران-السودان_العراق - سوريا -مصر

منذر عبد الله / لبنان

لو حصل حراك ذاتي في أي بلد تابع لأميركا أو يسير في فلكها كإيران فإنها تعمل على احتوائه وتجييره لتعزيز الحكم العميل أو إعادة إنتاجه لإطالة عمره, فان عجزت عن ذلك عملت على سحق الحراك كما حصل في سوريا.

وعادة يكون تأييدها للحراك ذا وجهين.. فمن جهة تتظاهر بتأييد الحراك كي تخترقه وتحتويه وتضرب مصداقيته بينما هي لا تقدم له أي دعم مؤثر..

ومن جهة تحاول تعزيز وضع وموقف النظام حين تزعم أنها تدعم الحراك ضده, ما يعزز أكاذيب عميلها الحاكم بأنه يتعرض لمؤامرة أميركية بينما هو عميل لها ويتلقى دعمها ورعايتها من خلال أدوات تستخدمها كحال بشار.

لن يجتث نفوذ دول الكفر من بلاد الإسلام سوى ثورة راشدة يساندها قسم من أهل القوة ويقودها حزب راشد يحمل مشروعا شاملا للتغيير أساسه الإسلام.

الوحيد الجدير بذلك حتى الآن هو حزب التحرير.

مختارات من وعي الشعوب وعمل المخلصين من المسلمين

نص كلمة ألقاها الأسبوع الفارط عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس الأستاذ ممدوح بوعزيز في وقفة نظمها شباب حزب التحرير بجهة الحمامات في إطار الحملة التي أطلقها بعنوان "ومن أحسن من الله حكما" حيث لاقت استحسان الحاضرين وتأييد كل ما جاء على لسانه من توصيف للواقع في شكل تذكير بأن لا خلاص من ضنك الحياة إلا بالإسلام ودعوة للعمل مع حزب التحرير لإقامة فرض الخلافة وإعادة تونس إلى حضنها الطبيعي في كنف الحكم بالإسلام القويم.

لن أحدثكم اليوم عن غلاء أسعار البطاطا والطماطم والفلفل

ولن أحدثكم اليوم عن فقدان بعض المواد الأساسية كالحليب والعظم والزبدة

ولن أحدثكم اليوم عن سياسة التهميش وعن ارتفاع نسبة الفقر ونسبة البطالة

ولن أحدثكم اليوم عن ارتفاع نسبة الجريمة حتى أصبحنا نسمع كل يوم الابن يقتل أباه وأمه وأخاه

ولن أحدثكم اليوم عن ارتفاع نسبة المديونية ولا على الأزمات الاقتصادية

ولن أحدثكم اليوم عن طبقة سياسية خانت الأمانة ورضيت أن تكون خدما للاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي

ولن أحدثكم اليوم عن رئيس الجمهورية الذي قال آن لا علاقة لنا لا بالقران و لا بالإسلام

ولن أحدثكم اليوم عن مجلس نواب يشرع للمثلية وحرية الضمير....

اليوم حديثي سيكون جواب عن سؤال لكم، يتردد بقوة في الشارع وهو

شنوة عنا نعملو قدام هالظلم وهالفساد و هالوضع المزري ؟؟؟؟

وهنا يأتي الجواب الرباني القاطع لكل هذه الأسئلة

يقول الله تعالى في محكم تنزيله " وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ "

نعم الله يأمركم أن لا تركنوا ولا تخضعوا ولا تستكينوا لهذا النظام الظالم، لهذه الطبقة السياسية الخائنة

ارفضوا و الفظوا هذا النظام الرأسمالي المتوحش و اطلبوا الإسلام و لا غير الإسلام

اطلبوا دولة الخلافة دولة رسول الله دولة العدل دولة العزة دولة القضاء على الفقر

دولة التوزيع العادل للثروة دولة رعاية شؤون الناس رعاية ترضي الله ورسوله،

هل المشكلة في الفطرة أم في النظام ؟

محمود مهتاز / الأردن

نسمع كثيراً بشكل متواتر مفهوم "تحديد النسل" خاصّة في بعض الدول كالبرازيل ومصر والهند والصين وحتى في عموم بلادنا الإسلامية ، بحيث يقوم النظام السائد في تلك البُلدان على الترويج لهذا المصطلح بالإضافة لدور الحركة النسوية في العالم في تقديم بروبغندا ضخمة لهذا المفهوم بين العائلات والشباب الـ مقبل على الزواج.

فماذا يعني وهل هو علاج لمشكلة ؟؟

بدايةً يُعد مفهوم تحديد النسل مفهوما طارئا في الحياة الإنسانية وهو مُنبثق عن الحضارة الغربية الرأسمالية التي أصّلت ودعت له من بلادها، وهو يعني تقليل نسبة المواليد لسدّ العجز في نفقات الدولة ، فهو بنظر واضعيه يُعتبر حلا لأزمة النفقات المستمرّة فكلّما قلّ عدد المواليد قلّ بالتالي عجز النفقة .

والسؤال هنا هل تُعتبر غريزة النوع والتي هي نوع من أنواع الغرائز مشكلة ؟!

الجواب: نعم، ولكن بالنظرة الرأسمالية المتخلّفة التي اعتبرت الإنسان مُفرزا للمشاكل فذهبت لتحارب وتكبت غريزته بتحديد نسله دون النظر لحياته الطبيعية ولا لمكنونه الذي فُطر عليه..

إنّ المشكلة في حد ذاتها ليست في الإنسان ، لا يمكن أن يكون الإنسان بطبيعته -مشكلة- هذا يعتبر ضربا من الجنون والخرف الفكري، أمّا المشكلة فهي في النظام الرأسمالي ذاته العاجز عن الحلول لأنه آتٍ من عقول بشرية قاصرة ومحدودة ومُتأثرة بالبيئة المحيطة, فمن الطبيعي أن تكون من سماته إفراز المشاكل والعجز وتصديرها للآخر "كالإنسان".

وهذا ديدن المبدأ الرأسمالي في اعتبار الإنسان في حد ذاته -مشكلة- فهو يعتبر أنّ المشكلة الاقتصادية في العالم هي الندرة النسبية، والتي تعني عدم كفاية السلع والخدمات لإشباع جميع حاجات الإنسان إشباعا كليا..

ولمعالجة هذه المشكلة وضعوا زيادة الثروة حلاً دون النظر لسياسة التوزيع وبالتالي يزداد الفقير فقراً والغني غنىً ، فكان من الطبيعي طبقًا لسياسته المتخلفة أن تكون ثروة العالم بيد 1٪ فقط من سكان الأرض.

MI6 أي دور للمخابرات البريطانية

سليم صميدة

ذكر الموقع الالكتروني للوطن ونقلا عن وكالة الاتصالات البريطانية التابعة للاستخبارات البريطانية الخارجية «إم . أي – 6»، إنها ستتوسع في تعيين المتخصصين والخبراء وزيادة حوافز العمل لاجتذابهم، وذلك بعد ترك كثير منهم العمل في الوكالة والالتحاق بالشركات الخاصة طمعا في مزيد من الأجور

ونذكر في ديسمبر 2013 أكد مدير الأمن الرئاسي سابقا علي السرياطي، أن الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، نبهه بوجود أحد المندسين في صلب الأمن الرئاسي، وذلك بناء على معلومة أبلغته بها المخابرات البريطانية عن طريق صهره صخر الماطري.

وتحت عنوان ضباط من المخابرات البريطانية «MI6» في تونس.. لماذا؟

حيث ذكرت صحيفة آخر خبر الأسبوعية بتاريخ 12 جويلية 2016»أن عددا من الضباط السابقين بالمخابرات البريطانية (أم اي 6) يعكفون على تكوين تلامذة ضباط المخابرات العسكرية التونسية، وصقل آليات وفنيات التحقيق لديهم، خصوصا في قضايا الارهاب وجمع المعلومات والتحليل.وهؤلاء الضباط عملوا في بلدان شتى ولديهم الخبرة الواسعة في مجال الاستخبارات.»

واللافت، أن بريطانيا حذرت أيضًا، في 24 مارس 2016، من السفر إلى تونس، وطالبت مواطنيها المتواجدين في تونس بـ"ملازمة الحذر"، وأعقب ذلك التحذير هجمات في شهري نيسان وأيار، لتؤكد هذه الوقائع صحة الاستعلامات البريطانية ودقة معلوماتها بخصوص تحركات متشددي القاعدة في تونس.

وإزاء ذلك، قال رئيس نقابة الحرس الوطني سامي القناوي، إن "الدول العظمى ومنها بريطانيا، تمتلك أجهزة مخابرات تنشط على المستوى العالمي في مجال الاستعلامات الأمنية.

ويذكر أن وزير خارجية بريطانيا فيليب هاموندقال إن قرار تحذير الرعايا البريطانيين من السفر إلى تونس جاء على خلفية تقارير المخابرات البريطانية.

وبالإضافة الى ذلك فقد ورد تقرير على موقع ميدل ايستآي البريطاني يتناول مراسلة مسرّبة من ضابط مخابرات إماراتي في تونس موجهة إلى سلطات أبو ظبيسنة 2016 موضوعها تشكيل "حزام سياسي برلماني" يعمل ضمن الأجندات الإماراتية في البلاد، حزام يتشكّل بالأساس بعد شراء ذمم عدد من النواب وتشكيل "شبكة تجسّس» وفي اهمية الدور الذي تلعبه بريطانيا لإضعاف النفس الاسلامي في تونس

وفي ظلّ العزوف العام عن الاهتمامات السياسية للناس، وهو أمر مقلق للنهج الذي ترعاه المنظمات الدولية المانحة، ومنها وكالة "ساتشي" البريطانية وشريكته التونسية «سرفيساد» التي تبين أنها تنوب عن الخارجية البريطانية في تمويلاتها داخل ما يسمى بالمجتمع المدني التونسي، والتي الأخيرة المتعاقدة مع الحكومة التونسية حول حملة «نحب نقدم» التي أطلقتها الحكومة في إطار برنامج «الإصلاحات الكبرى»..

ومما لا يخفى أن للمخابرات البريطانية دور مهم في بلدان المغرب العربي وافريقيا بصفة عامة لأنها تعتبرها من نصيبها بعد سقوط الخلافة الاسلامية ولذلك تجعلها من أولويات أجندات اعمال مخابراتها فقد أظهرت وثائق اطلعت عليها يومية "لوموند" للجاسوس الأمريكي، إدوارد سنودن، أن الجزائر كانت من ضمن 20 دولة إفريقية تجسست عليها المخابرات البريطانية بين 2009 و2010، وذلك بعد تعرضها لعمليات جوسسة من طرف وكالة نازا في أكتوبر الماضي.

وتقول صحيفة الغارديان البريطانية إن جهاز الاستخبارات البريطانية يشارك بدور كبير في استجواب كبار الشخصيات الليبية كما تلعب دورا مؤثرا في الأزمة الليبية الراهنة.

وفي هذا الوضع حيث محاولات المخابرات الأجنبية تلعب دورا في اثارة القلاقل وتجنيد الارهابيين اذ أنه لا يمكن ولا يصح لوجستيا أن تتحرك فيالق من الدواعش وما يسمى بتنظيم عقبة في بلاد المغرب وما شابه ذلك دون اعتماد قوى دولية تسهرها لمآرب استعمارية بالأساس، والخلل ليس في قصور القوى العسكرية وانما في تخاذل وخيانة النخبة السياسية الحاكمة.

الجرائم نتاج حتمي للبعد عن أحكام الإسلام

عبد الرؤوف الكافي

تعيش تونس على وقع ارتفاع لافت للجرائم بمختلف أنواعها، والتي تتراوح بين القتل والاغتصاب وتجارة المخدرات والاعتداءات بالعنف والتحيل والسطو، بشكل يكاد يكون يوميا وفي مختلف مناطق البلاد. فقد اهتز الشارع التونسي مؤخراً، بسبب عدد من الجرائم البشعة التي شهدتها البلاد، وآخرها ما أقدم عليه شاب في منطقة واد الليل بولاية منوبة، إذ عمد إلى ذبح والدته وشقيقتيه وقريبته قبل أن يضرم النار في كامل المنزل في محاولة لطمس آثار جريمته. وتعود أسباب الجريمة، بعد أن تمكنت الشرطة من إيقاف المتهم في مدينة جرجيس جنوب البلاد، إلى عدم تمكينه من مبلغ مالي لتأمين تكاليف مغادرته البلاد بطريقة غير شرعية. وكانت جريمة قتل رئيس الجالية الإيفوارية في جهة أريانة، بداية الأسبوع الماضي، خلفت استياء كبيرا لدى الناس وغضبا واهتماما واسعا من قبل الجالية الأفريقية، بسبب تواتر جرائم الاعتداء بالعنف والسطو التي تستهدف الأجانب من سياح ومقيمين في البلاد بشكل لافت.

وعرفت تونس جرائم بشعة هزت المجتمع وأسالت حبرا كثيرا، على غرار اغتصاب والد لابنته القاصر، وحادثة الاغتصاب الجماعية التي استهدفت فتاة في مدينة قبلاط، إلى جانب جرائم الاعتداء على أطفال في رياض ومراكز رعاية الطفولة. وبحسب ما أفادت به مصالح الإدارة العامة للأمن العمومي، فإن عدد محاضر القضايا العدلية للجرائم المسجلة للعام 2018 بمختلف أنواعها، ارتفع بشكل كبير مقارنة بالعام الماضي. ويبلغ عدد القضايا المسجلة في جميع أصناف الجريمة إلى غاية منتصف شهر ديسمبر 2018 قرابة 180 ألف قضية بحسب ما ضبطته وحدات الحرس الوطني وقوات الأمن العمومي، وتتوقع السلطات الأمنية أن تتجاوز 200 ألف قضية مع نهاية السنة بالنظر إلى تطور نسق ارتكاب الجرائم .وأحصت إدارة الأمن العمومي أكثر من 40 ألف جريمة عنف من إجمالي الجرائم المسجلة أي بنسبة 93 في المائة من مجموع القضايا، بالإضافة إلى تطور جرائم الاعتداء على الجسم البشري والقتل العمد بـ 226 جريمة قتل أي بتطور بنسبة 40 في المائة، كما تم تسجيل تطور في جرائم العنف الخفيف والشديد سنة 2018، وبلغت 40 ألف جريمة أي بتطور بنسبة 36.4 في المائة، إضافة إلى تسجيل قرابة 40 ألف جريمة سرقة، كما تم تسجيل تطور في قضايا المخدرات بنسبة 88.10 في المائة في المجموع العام لقضايا المخدرات خلال الفترة نفسها بحسب التقرير السنوي لمؤشر الجريمة العالمي لسنة 2018 المنشور على الموقع الإلكتروني لقاعدة البيانات الخاصة بـ (نامبيو) .

مع الأسف، قل ما يخلو أسبوع من خبر عن جريمة بشعة، ولأسباب تافهة. وقد تكون في حق أحد الأقارب أو الأصدقاء. وهذا مؤشر خطير على خلل مجتمعي كبير. وقد حذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الظواهر الخبيثة، بأنها جريمة محرّمة في الإسلام، لقول نبي الرحمة عليه السلام: "كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه" (رواه مسلم). كما أخبرنا عن ظاهرة كثرة القتل في آخر الزمان وحذرنا منها: فعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يتقارب الزمان، وينقص العلم، ويُلقى الشح، وتظهر الفتن،ويكثر الهرج". قالوا: يا رسول الله أي ما هو؟قال: "القتل القتل" (متفق عليه)

بل لكثرة من يُقتل، فإن القاتل لا يدري لماذا قَتل! ولا يدري المقتول لماذا قُتل! كما قال نبينا صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده، ليأتين على الناس زمان لا يدري القاتل في أي شيء قَتل ولا يدري المقتول على أي شيء قُتل (رواه مسلم)

وفي قوله صلى الله عليه وسلم "ينقص العلم"، إشارة إلى ارتباط ظاهرة الجهل المجتمعي بالدين والإسلام باستفحال ظاهرة القتل، فنجد الأفراد يَقتل بعضهم بعضاً، ونج الدولة والسلطة تقتلان معارضيهما بالجملة، ونجد الفرق الضالة والطامحة إلى الحكم تقتل الأبرياء، ونجد الغلاة الجهلة بالدين يقتلون الناس بغبائهم وجهلهم وبتسخيرهم وتوظيفهم من قِبل أعداء الأمة. والنتيجة سريان أنهار الدماء.

ان مؤسستي الأسرة والإعلام هما أهم مؤسستين تساهمان في انتشار الجرائم. إذ تساهم الأسرة؛ من خلال سوء معاملة الوالدين للأبناء، أو تخلي الأبوين عن تربية أبنائهم، أ وتنشئتهم على الإجرام، في تحويل الأطفال إلى مجرمين. وهذا مرتبط "بنقص العلم" الشرعي والتربوي، ويدلنا على خطورة الجهل ومركزية نشر العلم في الدعوة الإسلامية، وكيف أنه يساهم بفعالية في كبح جماح الجرائم والعنف..

ولذلك، فإن الدعوات الهدامة لتدريس الجنس لأبنائنا مفصلاً مع تعظيم جانب اللذة الشهوانية فيه فقط، ومفصولاً عن أحكام الشريعة التي تحصره بالزواج الشرعي، ومن دون أي عناية بتعظيم دور الأسرة ورعاية الأطفال، دينياً وأخلاقياً وعلمياً وتربوياً، هي بمثابة تفجير لمستقبل هؤلاء الأبناء ومستقبل المجتمع، كما بتنا نشاهد من كوارث في المجتمعات الأخرى.

أما المؤسسة الأخرى التي تساهم بفاعلية في استفحال الجرائم، فهي مؤسسة الإعلام. هذا الكيان الاجتماعي الجذّاب والمؤثّر على مختلف الفئات العمريّة المكوّنة للمجتمع، وذلك لما لها من سلطة مباشرة وغير مباشرة على سلوك الأفراد والجماعات.

ويقول أحد الأطباء: "إنّه إذا صحّ القول أن السجن هو جامعة الجريمة، فإنّ التلفزيون هو المدرسة الإعداديّة للانحراف.

عصا سيدنا سليمان وثورة الأمة في تونس

محمد زروق

العنوان اقتباس من قصة سيدنا سليمان عليه السلام حينما أدركه الموت، لخصها قوله تعالى في سورة سبأ: (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ).

وقياس ثورة الأمة في تونس وعصا سيدنا سليمان عليه وعلى نبينا محمد الصلاة والسلام من حيث أننا نجد الدول والأنظمة تبدوا من جهة المظهر الخارجي في ألمع جبروتها وعنفوانها وكأنها خالدة لا تموت، لكن الحقيقة الكبرى التي يتغافل عنها عموم الناس وحتى الجبابرة والطواغيت أنفسهم أن تلك الدول والأنظمة هي مفككة ومنهارة، قد تخر في لحظة أماما لآخرين.

هذا ما حصل في تونس، النظام البوليسي الأكثر قمعا ودموية وحربا على الإسلام وأهله، النظام الوحيد في العالم الذي أوقف الحج في موسم سابق بحجة أنفلونزا الخنازير، ومنع الحجاب وراقب المساجد وزج بالدعاة والمخلصين من أبناء تونس في سجونها، وشرد مفكريها وأحرارها، ونال رضا الغرب وزعمائه ودوائر استخباراته في حربه ضد «الإرهاب» قبل ثماني سنوات. وفي تلك الليالي المظلمة كان هناك من يراقب حركات النظام التونسي من قمع للشعب وإهدار لكرامته وظن انه باق في الحكم والسلطة خالدا فيها أبدا، وما درى انه لن يبقى لنهاية يوم 14-1-2011 ، وقبل هذا كان نظام الشاه في إيران الأشد دموية قد خر صعقاً وفر من إيران في 15-1-1979 ، وقد رفضت أمريكا استقباله كما رفضت فرنسا استقبال بن علي بالأمس القريب، وغيرهم كثير.

فلماذا هذا الانهيار المفاجئ؟

إن الأنظمة الفاسدة والمستبدة تصنع حولها دوائرا أمنية وقمعية فاسدة أيضا، لا تدين لسادتها إلا بالنفاق والابتزاز، ولا تغني عنها إذا أزفت لحظة سقوطها شيئا، تعرف فساد سادتها ولا تقوم بحمايتها إلا بمقدار جشعها، شأنها في ذلك شأن الشيطان (كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر فلما كفر قال إني بريء منك إني أخاف الله رب العالمين، فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها وذلك جزاء الظالمين) وهي ليست على استعداد أن تبذل دمائها في سبيل حياة غيرها من الفاسدين، وشواهد التاريخ أكثر من أن تعد وليست بحاجة لتحليل فهي واضحة كالشمس في رابعة النهار.

والعدل بالمقياس الشرعي أساس الحكم: فهو أهم الدروس الكبيرة المستفادة مما حدث في تونس ومما يحدث في باقي دول العالم الإسلامي، وقديما أوصى رسول الله – ص- أن يهاجروا إلى الحبشة، اذ « إن بأرض الحبشة ملكا لا يظلم أحد عنده، فالحقوا ببلاده حتى يجعل الله لكم فرجا ومخرجا مما أنتم فيه «، فالعدل هو الركيزة الأساسية التي تحقق الأمن، وليس عدد الأجهزة الأمنية وتعداد عناصرها وضخامة تجهيزاتها. وقد جاء وفد فارس إلى المدينة لمقابلة الخليفة عمر الفاروق- رضي الله عنه - فدل عليه، فإذا هو أسفل شجرة وقت الظهيرة، وقد اخذ القيلولة فتعجب وقال: حكمت فعدلت فأمنت فنمت يا عمر. ذلك عمر الذي كان يبكي لبغلة قد تعثر في ارض العراق فيخشى ان يسأله الله عنها يوم القيامة: لم لم تسو لها الطريق يا عمر.

إن العامل الأهم في قوة الدول والأنظمة: في تمتعها بشرعية الحكم بما انزل الله تعالى، لأن بشرع الله وحده يقوم العدل الذي حدده رب العزة بقوله: (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل).

إن كل الأنظمة الفاسدة والقمعية هي عبارة عن نمور من ورق، بحاجة لدودة الأرض - دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ -لكي تكشف حقيقتها، بحاجة لتضحيات متواصلة: هي اقل بكثير من ضريبة الذل (التي تدفعها الشعوب باستمرار)، وإصرار على الحق في الحياة الحرة الكريمة وفق شرع رب العالمين التي يستحقها الناس.

كتب سيد قطب – رحمه الله في جويلية من عام 1952، تحت عنوان: «ضريبة الذل» اقتبس منه ما يلي: (بعض النفوس الضعيفة يخيل إليها أن للكرامة ضريبة باهظة، لا تطاق، فتختار الذل والمهانة هرباً من هذه التكاليف الثقال، فتعيش عيشة تافهة، رخيصة، مفزعة، قلقة، تخاف من ظلها... هؤلاء الأذلاء يؤدون ضريبة أفدح من تكاليف الكرامة، إنهم يؤدون ضريبة الذل كاملة، يؤدونها من نفوسهم، ويؤدونها من أقدارهم، ويؤدونها من سمعتهم، ويؤدونها من اطمئنانهم، وكثيراً ما يؤدونها من دمائهم وأموالهم وهم لا يشعرون... لقد شاهدتُ فيع مري المحدود - ومازلت أشاهد - عشرات من الرجال الكبار يحنون الرؤوس لغير الواحد القهار، ويتقدمون خاشعين، يحملون ضرائب الذل، تثقلك وأهلهم، وتحني هاماتهم، وتلوي أعناقهم ... فإلى الذين يَفْرَقُونَ من تكاليف الحرية، إلى الذين يخشون عاقبة الكرامة، إلى الذين يمرغُون خدودهم تحت مواطئ الأقدام،... أن ينظروا في عبر التاريخ، وفي عبر الواقع القريب، ... بأن ضريبة الذل أفدح من ضريبة الكرامة، وأن تكاليف الحرية أقل من تكاليف العبودية، وأن الذين يستعدون للموت توهب لهم الحياة، وأن الذين لا يخشون الفقر يرزقون الكفاية،وأن الذين لا يَرْهَبُون الجاه والسلطان يَرْهَبُهم الجاه والسلطان...)

من يطفئ نيران غضب الأمة التي أُدميت بقتل رجالها ونسائها وأطفالها؟

محمد زروق

الخبر :

ذكر تقرير لمنظّمة "أنقذوا الأطفال" مقرّها بريطانيا أن نحو 85 ألف طفل دون سن الخامسة ربما ماتوا بسبب سوء التغذية الحاد خلال ثلاث سنوات من الحرب في اليمن، وهذا العدد لوحده يُساوي مجموع الأطفال الذين هم دون الخامسة في برمنغهام، ثاني أكبر المدن البريطانية.

التعليق :

هذه الأخبار المروّعة تصلنا من اليمن وعن مأساة أهلنا في اليمن، فهذا التقرير يستثني من ماتوا وهم فوق سنّ الخامسة ومن قتلوا وقُصفوا وتحوّلت أجسادهم النّحيلة إلى أشلاء أو إلى أشباح جرّاء المجاعة والأوبئة. فأطفال اليمن لا بواكي لهم ولا نصير، فهم أيتام على موائد اللئام .

ومن بعض مأساة إخوة لنا في الشام، فمنذ سنوات طوال وطائرات التحالف الصليبي تحصد أرواح المسلمين المدنيين تحت مسمى محاربة الإرهاب؛ هذا القصف الذي راح ضحيته مئات الآلاف من النساء والأطفال والشيوخ في مجازر وحشية يندى لها جبين البشرية وتنأى عنها وحوش الغاب. ولا يزال أهلنا في الشام يرزحون تحت نير العبودية ونيران الحقد الصليبية.

إنّ حقيقة ما يثير غضب الأمة، ويؤجج النيران في صدور أبنائها، ويثير مشاعر الغيظ في قلوب الغيورين على مصالحها، ليس هو سقوط خيرة أبنائها ورجالها ونسائها وأطفالها شهداء على أيدي أعدائها، فإنّما هم كذلك بإذن الله تعالى، وإنما هو عدم القصاص لهؤلاء الشهداء من عدوهم، وعدم الانتصار لهم، وعدم وجود دولة تتبنى قضيتهم، وتدافع عن دمائهم، وتذود عن حرماتهم.

لقد صدق الحق سبحانه عندما قال – وقوله الحق-: (قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ 14 وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ) .

فالله سبحانه بيّن في هذه الآية الكريمة – وبيانه هو الحق والعدل- أن الصدور لا تَشفى، وأن غيظ القلوب لا يزول، إلا بقتال الأعداء، وقتلهم بأيدي المؤمنين، وإلحاق الخزي بهم، والانتصار عليهم.

ولقد أُدميت هذه الأمة الكريمة في هذه الأيام بقتل أشرافها ورموزها، وأغيظت بعدم الثأر لقتلاها، وعدم الانتقام لهم.

لقد آن الأوان للأمة أن تصرخ في وجه حكامها، وأن تأخذ على أيديهم، وأن تأطرهم على الحق أطراً، وتأصرهم عليه أصراً،

فغضب الأمة على هذه الجرائم لن يطفئه إلا دولة تقارع أميركا، وتسحق "إسرائيل"، وتزيل الوسط السياسي الفاسد، وتفرض نفسها على العالم عزيزة، منيعة، قوية، مهابة الجانب.

وغضب الأمة لن يطفئه إلا دولة تطبق الإسلام على الناس وتجاهد في سبيل الله وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتقيم العدل، وتحكم بالسوية، وتجعل من الكتاب والسنة أساساً للدستور ولا أساس غيره.

وغضب الأمة لن يطفئه أيضاً إلا إزالة هؤلاء الحكام الرويبضات الذين يتحكمون في رقاب الناس بإسناد أميركا وحلفائها، فينطقون باسمها بالتافه من القول، ويصنعون في الشعوب ما يريده منهم الأسياد القابعون في واشنطن ولندن...

وأخيراً فإن غضب الأمة لن يطفئه إلا مبايعة خليفة واحد يحكم المسلمين جميعاً في شتى بقاع الأرض، يوحدهم في دولة واحدة تقيم فيهم شرع الله وترفع العنت عنهم وتجلب لهم العزة والكرامة والانتصارات .

إنّ المسلمين قد أصيبوا في الصميم، وتأثروا، وغضبوا، وبكوا على أحوال إخوانهم] ولكن ذلك كله لن يغير من الواقع المرير. فحساب المسلمين آخرهم عند أميركا. بل إنهم ليسوا بحساب أحد.

لقد تداعت عليهم الأمم، وأحيطوا بالظالمين من كل مكان، وكل يوم يمر عليهم يحمل لهم مأساة، هم ينتظرون الفرج والمخرج من الله هكذا من غير عمل؟! إنه لا مخرج لهم إلا بالتقوى، وتقوى الله تفرض عليهم أن يستعينوا به ويعملوا على تغيير هذه الأنظمة الفاسدة، العميلة، المأجورة، وإقامة حكم الله، وجعل كلمة الله هي العليا.

إن عدم تحرك المسلمين وسكوتهم عما يجري لهم، يطمع بهم حكامهم وأعداءهم إن عليهم أن يرفعوا الخوف من قلوبهم من حكامهم، كما هو مرفوع من أعدائهم وأن يعبروا بأقسى التعابير ضدهم، وأن يقوموا بأعمال جدية تجعل الآخرين يحسبون لهم ألف حساب، وأن يدفعوا أبناءهم من أهل القوة لكي يأخذوا على أيدي الحكام الظالمين الذين يحكمون المسلمين بالكفر، ويمكّنون لأميركا ويهود ولدول الغرب في بلادهم في الشام و اليمن و العراق و غيرها ، ويمنعون المسلمين من أن يأخذوا دورهم في الحياة.

إن من طريقة تنفيذ فروض الكفايات، أن يدفع من لا يستطيع تحقيق الفرض بأنفسهم أي المسلمين، أن يدفعوا الذين يستطيعون من أهل القوة؛ لذلك كان على المسلمين أن لا يتركوا فرداً من أبنائهم أو معارفهم إلا ويحثّونه على القيام بحق الله عليه في إزالة هذه الأنظمة، وإقامة حكم الإسلام بتسليمه لمن يستطيع الحكم به، للفئة المخلصة الواعية التي نذرت نفسها لهذا الأمر.والذين يعرفون كيف يقومون بحق الله إذا قام، بذلك يتحقق نصر الله كما وعد، قال تعالى: (إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ) وقال تعالى: (إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ).

الأمم المتحدة تعبث بقضايا الشعوب ليبيا مثال شاهد على ذلك

أحمد المهذب

من البديهي القول إن الكثير من النزاعات السياسية الحاصلة في العالم الثالث والتي تأخذ مظهرا عسكريا هي في الغالب لا تشتعل من الداخل، بل تبدأ وتنشأ بفعل تدخلات الدول الاستعمارية، فتقوم هذه القوى الكبرى بإشعالها، بعد أن تدفع بأطراف محلية للعب الدور - في ظاهر الأمر - في الوقت الذي تقوم فيه القوى الكبرى الاستعمارية بتعميق الأزمة وتعقيد المشهد عبر مجموعة من العروضات والتدخلات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها فيه العذاب، وهذا يظهر جلياً في مسار الأحداث التي تكتنف هذه الأزمات، وغالباً ما يكون تحت ذريعة وعنوان «البحث عن حلول».

وتمارس الدول الكبرى الاستعمارية هذه العملية إما بواسطة الأمم المتحدة أو عن طريق الدس عبر مندوبيها لدى الأطراف المحلية، في ممارسة خبيثة لقاعدة «فرق تسد». عبر هذه الوسائط تعمل على خلق الظروف المناسبة لمزيد من التدهور وانفلات الأمور.

في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أصبحت منظمة الأمم المتحدة «الوكيل العام للدول الاستعمارية» هي من يقوم بهذا الدور نيابة عن القوى الدولية، وقد كان هذا واضحاً في أفغانستان والعراق واليمن وسوريا وليبيا، فبعثة الأمم المتحدة في ليبيا منذ سنة 2012 بعد القضاء على القذافي وشخوص نظامه، كلما قارب الناس والقوى المحلية من الوصول إلى خطوات جادة لحل أزمة البلاد نجد بعثة الأمم المتحدة بتدخلها تطرح عناصر جديدة تقود إلى احتدام الصراع من جديد وفشل خطوات الحل، كما صرح بذلك عضو البرلمان عبد السلام نصية وأيضا ما صرح به عضو المجلس الأعلى للدولة عبد القادر حويلي صراحة متهمين بعثة الأمم المتحدة بأنها هي من يؤخر الحلول، وهي من يعيق تفاهم الليبيين مع بعضهم البعض، بل غسان سلامة كسابقيه يتجنب وبإصرار الاتصال مع بعض القوى الحقيقية الفاعلة في البلاد من أجل الحل، لأنها ليست منصاعة لما يريده الغرب، ويتواصل مع مجاميع لا أثر لها وليس لها من دور سوى حب الظهور.

ولذلك نراه يعمل على تهميش وعزل القوى المخلصة وإهمالها وبالتالي هي بحكم دفاعها عن نفسها بعد أن تجد نفسها مستهدفة هي - وهكذا أريد لها – معرقلة للحل الذي يدّعيه غسان سلامة، ومن هنا يحصل المزيد من التدهور والمزيد من التمديد في عمر الأزمة، وهو المقصود. وقد كان هذا واضحاً جلياً في قرار مجلس الأمن الذي وصف بعض هذه القيادات بالمعرقلة للحل وبأنه أوصى بمصادرة أموالها في الغرب، وأنها سوف تتعرض لعقوبات، مع

تصريحها الواضح بأنها لا تملك مالاً في الغرب رغم أن ما قامت به في الأشهر السابقة كان بغرض إزاحة من هم مسيطرون على مصالح الناس في العاصمة طرابلس تحت شعار «تنظيف طرابلس» من المليشيات العابثة بمصالح الناس، في الوقت الذي لا نرى ولم نسمع لبعثة الأمم المتحدة ولا لمجلس الأمن أي موقف ولا أية عقوبة على حفتر وأركان حربه التي دمرت البشر والحجر والشجر في بنغازي ودرنة ظلما وإجراما.

فبعثة الأمم المتحدة منذ إرسالها في سنة 2012 إلى ليبيا لم تقم بأي عمل جاد من أجل الحل في ليبيا حقيقةً. وإنما فوق كل ما تقدم هي عبء ثقيل على كاهل الشعب في ليبيا؛ إذ إن كل ما تستنزفه من مال يقتطع من الأموال الليبية المجمدة.

ولا يغيب عن أذهاننا أن الأزمة الليبية بعد انهيار النظام السابق انتقلت «دوليا» من طور إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، فقد بدأ هذا التنقل مع المجلس الانتقالي في سنة 2012 بمسار المصالحة مع بعض رموز النظام السابق مع الوفد الذي أرسله مصطفى عبد الجليل إلى مصر برئاسة علي الصلابي للقاء ومحاورة أحمد قذاف الدم أحد رموز النظام السابق، ثم اللقاءات التي تمت في مصر مع حفتر ومعاونيه في عملية «الكرامة».

وبدأت الأطراف الإقليمية والدولية تسير بالأزمة الليبية في مسارات جديدة حيناً في القاهرة وأخرى في تونس ثم في المغرب والتي نتج عنها وثيقة الصخيرات «المشؤومة» والتي كانت سبيلا وإطاراً لزيادة التأزيم.

وبعد الفشل المريع لوثيقة الصخيرات جاء اجتماع باريس والذي أرادت منه فرنسا التمكن من الهيمنة على سير الأحداث في ليبيا ولم تنجح في شيء من ذلك.

وبحكم الصراع الدائر بين فرنسا وإيطاليا على تمكين كل منهما لمصالحه في ليبيا سعت إيطاليا لمؤتمر مماثل لمؤتمر باريس فكان مؤتمر «باليرمو».

ورغم ما يبدو واضحاً من فشل مؤتمر باليرمو في إحداث أي تقدم على مستوى الحلول للأزمة، غير أنه حقق لإيطاليا دوراً بارزاً في التعامل مع الأزمة الليبية، واستطاعت أن تفرض على الأوروبيين مجتمعين الاعتراف لها بالانفراد والسيادة على المياه المحاذية للشواطئ الليبية مستغلة انهماك الفرنسيين في معالجة أوضاعهم الداخلية.

وبالمحصلة فإن الصراع على ليبيا هو المعرقل لأي حل يمكن السير فيه في ليبيا، وما تقوم به الأمم المتحدة لا يزيد عن كونه عملاً لإدارة هذا الصراع ومنع الحل الجاد للأزمة.

فقد خرج علينا غسان سلامة بعد فشل كل ما سبق بمشروع «المؤتمر الوطني الجامع» بعد أن سوق له جامعا لكل الأطراف المحلية ثم سوق له دوليا، والآن تراه يتراجع وينتكس ويقول هو لقاء حواري من الطبيعي أن يكون الرأي فيه غير ملزم، إذاً ما الفائدة منه؟ هو مجرد ألهية لمزيد من الوقت لتتأكد لنا مقولة إن الأمم المتحدة مهمتها إطالة الأزمات وليس اجتراح الحلول. ولم يتغير هذا الدور وهذه المهمة وهي واضحة للعيان في القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، وأفغانستان، والعراق، وليبيا، واليمن، وسوريا... وهي ليست إلا جزءا من برامج الدول الغربية الاستعمارية لتمكينهم من السيطرة على البلاد واستعمارها من جديد.

وخلاصة القول: هذا هو دور الأمم المتحدة في العبث بقضايا الشعوب ومنه دورها في ليبيا، وإعطاء المزيد من الوقت لتفاعل أسباب التدهور في البلاد وانتشار الفوضى من أجل تعميق الأزمة وتعميق حالة الإنهاك الكلي للبلاد حتى يسهل الإمساك والسيطرة على البلاد من طرف القوى الكبرى بانعدام القدرة على التصدي والمقاومة لدى أهل البلاد.

إن العمل الصحيح هو الانفصال عن أي مسعى للأمم المتحدة وعدم الخضوع لتأثيراتها والاستجابة لإملاءاتها، بل يجب على المخلصين العمل على طرد مندوبيها من البلاد والطلب منهم الرحيل، وهو عمل ميسور وفي حدود الإمكانات، وإزالة كل ما وضعته البعثة من ترتيبات وعلى رأسها حكومة الصخيرات، والاجتماع على رأي واحد والسير فيه والامتثال لقوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْماً غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ]، وقوله سبحانه: [وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ].

لن يجني المسلمون من الدول الاستعمارية إلا الخراب والدمار ونهب الثروات

نشر موقع (روسيا اليوم، الأحد 16 ربيع الآخر 1440هـ، 23/12/2018م) خبرا جاء فيه: "وصل رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي إلى بنغازي والتقى المشير خليفة حفتر، قادما من طرابلس حيث التقى رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية فائز السراج.

وتأتي زيارة كونتي إلى ليبيا في إطار السعي لدفع الاتفاق المبرم في باليرمو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والتأكد من وضع حد للأزمة الحالية في البلاد وإيجاد لغة تفاهم بين السراج وحفتر.

وعبر رئيس الوزراء الإيطالي عن حرص حكومة بلاده على تنمية وتطوير علاقات التعاون الثنائي، ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اعتمدته حكومة السراج".

الأصل في أهل ليبيا هو أن يكفّوا عن الاستناد إلى الدول الغربية الاستعمارية؛ لأنها أبدا لا تريد خيرا لهم ولا للإسلام والمسلمين. بل إنها تسعى لأن تمحو أي مسحة إسلامية عن أي حراك يقوم به المسلمون لرفع الظلم عن أنفسهم ومحاربة الفساد المعشش في بلادهم.

ولا فرق في ذلك بين أمريكا أو بريطانيا أو فرنسا أو إيطاليا أو غيرها فكلها دول صليبية استعمارية تتدخل في ليبيا من أجل بسط نفوذها فيها ونهب خيراتها وثرواتها، مثلما حصل في أفغانستان والعراق، ويحصل الآن في سوريا واليمن...

إن أي تدخل للدول الاستعمارية في البلاد الإسلامية يعني جلب الفقر والجوع، ويعني جلب الظلم والاستبداد، ويعني تكريس نفوذ الكفار على المسلمين وبلادهم.

أما السبيل الوحيد لينعتق أهل ليبيا والمسلمون جميعا من سيطرة الغرب الكافر وأذنابه فهو يكمن في العمل لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي بشّر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

كيف نوقف سرقة ثورة السودان

عبد الله عبد الرحمن تنديلي _ السودان

ابتدأت في منتصف ديسمبر 2018، مظاهرات عارمة ضد نظام الإنقاذ في العديد من المدن السودانية: سنار، الدندر، الخرطوم، عطبرة، دنقلا، القضارف، بورسودان، ود مدني، وغيرها. لقد كانت هذه الثورة ضد النظام الحاكم أمراً طبيعياً لما آل إليه الوضع في السودان، فليس هنالك سبب يجعل الناس يتراصون في صفوف لشراء الخبز، والمحروقات، بل في طوابير طويلة بالساعات في الصرافات، وبنوك تمنع الناس من أموالهم، وحرائق مشبوهة لأسواق بها أموال مكدسة، وإكراه الناس على التعامل مع النظام المصرفي، وقبل ذلك كله غلاء فاحش، نسبة للضرائب المتنوعة المفروضة على القطاع الزراعي، والصناعي، والتجاري، والخدمي، فنتج عن ذلك كله فشل للمشاريع الزراعية، فأصبح القطاع طارداً، وأغلقت آلاف المصانع، وعم الكساد في الأنشطة التجارية، أما القطاع الخدمي فيكفي أن ثمن تذاكر الطيران التي كانت في أواخر السبعينات إلى الأراضي المقدسة بخمسين جنيها وصلت مع هذه الأزمة، وقبلها، إلى عشرات الملايين! لقد كانت حكومة الإنقاذ تسن قوانين لتجعل نظامها قانونياً وأفعالها هذه مؤيدة بالقانون، وطريقها في ذلك لم يكن من الشعار الذي رفعته منذ استيلائها على السلطة في 1989م، لقد كان شعارها (لا لدنيا قد عملنا نبتغي رفع اللواء) - يقصدون لواء رسول الله -، و(لغير الله لن نركع)، و(أمريكا وروسيا قد دنا عذابها) فلم تجعل الإسلام أساساً بل طبقت الرأسمالية في أبشع صورها، عندما فصلت الدين عن الحكم، وكانت البشاعة عندما تجاوزت في السوء القانون الذي وضعته.

لقد كان للتدخل الأمريكي في سياسات الدولة عبر مؤسساتها مثل صندوق النقد الدولي، الذي وصل إلى درجة أن جُعل له مكتب بوزارة المالية يسمى بالمكتب الاستشاري، هذا التدخل جعل تقنينه في شكل تشريعات على الطريقة الديمقراطية التي تجعل الحكم للبشر لا لرب البشر، فتبنته رئاسة الدولة بمجلس وزرائها ثم دُفع للبرلمان (المجلس الوطني) لتشرعه، ليُقهر الناس به بقساوة الجندي وصرامة القانون. لقد كان ملخص ذلك روشتة مقيتة تحملها أمريكا لتدمر بها أهل السودان... منها زيادة الضرائب، ورفع الدعم عن السلع الضرورية، وتقليل النفقات الحكومية في الصحة، والتعليم، وتعويم سعر العملة، والخصخصة.

أما مخالفة القانون فقد تمثل في الاحتكارات الهائلة، ورغم أنها من صميم النظام الرأسمالي الذي يفصل الدين عن الحياة، فقد وصل إلى حالة مزرية حيث تم توزيع مكامن الثروات على طبقة معينة من أنصار النظام مثل تجارة السكر والإسمنت، والحديد، والدقيق، الذي يستورد من الخارج، مع أنه ليس هناك سبب لاستيراد حبة قمح واحدة، أو ذرة سكر واحدة، في بلد كالسودان، وكذلك احتكار الدواء والمعادن وكثير من الخدمات، هذا الأمر جعل المال دولة بين طبقة محدودة، مما أدى إلى زيادة فقر من طردوا من الأنشطة الاقتصادية الأربعة، أو العاطلين أصلا عن العمل أو العاجزين. وكان من مخالفة هذا القانون الذي وضعته حكومة الإنقاذ طباعة العملة دون غطاء حيث أتت بمطبعة للنقود أخذت تعمل دون توقف لطباعة كميات هائلة من النقود، أدت إلى دمار الجنيه السوداني كقوة شرائية، فانهار الجنيه أمام الدولار وبقية العملات. فكانت مخالفة القانون حيث نصت ميزانية 2017م على طباعة كتلة نقدية تصل إلى 18٪ من الكتلة الموجودة حينها، ولكن تمت طباعة 57٪ وهذا حتما أدى إلى غلاء طاحن، أضيف إلى ما سببته الضرائب والجمارك والاحتكار من ضنك!

إن الدور الاستعماري لم يتوقف عند ذلك بل أتى بالفدرالية التي تفرق وتوجد العصبية، ثم إنها باهظة التكاليف، والتي لا يمكن أن يقلل الإنفاق فيها لأنها تأتي بجيوش من المستوزرين، فالسودان الذي كان يديره عدة محافظين وعدد من الوزراء أضحى له ثماني عشرة ولاية، لكل ولاية حكومة قائمة بذاتها من مجلس تشريعي ووزراء ومعتمدين ووالٍ ولهم مخصصات مليارية. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير هي فصل جنوب السودان مما حدا بالإدارة الأمريكية حينها للاحتفال بهذا الانتصار الكبير، حسب زعمهم، وقد اعترف البشير أمام العالم عندما التقى بمجرم روسيا وسفاحها بوتين بأن أمريكا هي التي فصلت الجنوب.

هذا جعل الدمار والانحدار لا يتوقف منذ 2011م مع أن أمريكا وعدت جماعة الإنقاذ بالمن والسلوى إن هم نفذوا مطالبها، والتي كان آخرها الحوار الوطني الذي شارك فيه المؤتمر الوطني، وحزب الأمة، والاتحادي الأصل، والمؤتمر الشعبي، والإصلاح، وكيانات أخرى، وذلك لإكمال علمنة السودان وإتمام المشروع الأمريكي الجديد، والذي يدعو إلى إزالة كل الشعارات الإسلامية، وكل القوانين المعطلة التي فيها رائحة أو ذكر للإسلام، بما فيها قوانين الزواج والمواريث.

فما لا يجب إغفاله أن الاستعمار لم يخرج من السودان، لأن أفكاره ما زالت محمولة عند الكثيرين، وما زالت مطبقة بواسطة العملاء، وما زال معارضون كذلك يدافعون عن هذا الفكر الاستعماري ويحملونه، لذلك فإن أمريكا التي تتسبب سياستها بالثورات هي نفسها التي تجهضها بعد أن يكون قد قدم أبناء الأمة الغالي والنفيس.

ما زالت تصريحات الحكومة تنذر بمزيد من الغلاء وضنك العيش، والابتعاد عن الحكم بما أنزل الله، برفع الدعم عن الوقود والاستمرار في طباعة العملة في مطلع كانون الثاني/يناير 2019م. ولكن يجب بوصفنا مسلمين أن نزيل سبب الضنك الذي وصلنا إليه! وهو تحكّم الاستعمار. فلا بد من نبذ الديمقراطية التي تشرع من دون الله، ونبذ العسكرية التي تشرع أيضا بالحكم الوضعي، بل لا بد أن يكون التغيير لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي تطبق الإسلام، وأن تتوجه الثورة لقلع نفوذ الاستعمار وأحكامه وأفكاره وأنظمته في الاقتصاد، والحكم، والاجتماع، والقضاء، والعلاقات الخارجية، وسائر النظم، ليكون التغيير حقيقياً، ننعم فيه بأحكام الإسلام العظيم.

البشير يُخفي جرائمه وراء ادعاء الحرص على أرواح الناس

يعقوب إبراهيم - الخرطوم

الخبر:

أصدر الرئيس السوداني، عمر البشير، يوم الاثنين، قراراً جمهورياً بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق إثر المظاهرات والاحتجاجات التي تشهدها البلاد. وأسندت رئاسة اللجنة لوزير العدل... وكان مكتب النائب العام قد كشف، في وقت سابق، عن تسلّمه تقريراً عما حدث خلال الأيام الماضية من احتجاجات... وبحسب المكتب، فإن البلاغات حول مقتل أشخاص وصلت إلى 16 بلاغاً، بينما وصلت بلاغات السرقة والإتلاف إلى 190 بلاغاً. (العربي الجديد 31 ديسمبر 2018).

التعليق:

في وقت تتواصل فيه الاحتجاجات والتظاهرات في مدن السودان المختلفة منذ 19/12/2018م، احتجاجاً على تردّي الأوضاع المعيشية، بسبب تطبيق روشتات صناديق الربا الدولية، واتباع المنهج الاقتصادي الرأسمالي الآسن، يصدر البشير قراراً جمهورياً، يدينه هو أولاً، إذا تنزه نائبه العام، ثم مليشياته المجرمة، التي تسفك الدم الحرام، ومن المعلوم بداهة أن (الشينةمنكورة)، وأن الجرائم الكبرى يحاول مرتكبوها التبرؤ منها والنأي بأنفسهم جانباً مخافة أن تطالهم ألسنة حداد، تطيح بعروشهم المهترئة، فالبشير يحاول بهذا القرار ادعاء حرصه على أرواح الناس وممتلكاتهم، متغافلاً ما ترتكبه مليشياته المجرمة، من قتل، وتخريب، وتعذيب، ومطاردات واعتقالات، وترويع للشيب والشباب الذين ضاقت بهم الأرض، بسبب رعونة سياسات حكومته الفاسدة الظالمة، التي أودت بالسودان شماله وجنوبه خلال الثلاثين عاماً العجاف، إلى ذيل الدول والشعوب والأمم! فخرج الناس احتجاجاً على فشل النظام في توفير أدنى مقومات الحياة الكريمة. ألم يأمر البشير مليشياته بالقصاص من المتظاهرين المظلومين، (أكد الرئيس السوداني، عمر البشير، في خطابه أمام قيادات الشرطة، الأحد... أن أداء الشرطة هو حفظ أمن المواطن... لكن أحيانا كما قال سبحانه وتعالى ولكم في القصاص حياة، والقصاص هو قتل وإعدام... لأنه ردع للآخرين) موقع التلفزيون الروسي 30/12/2018م. فمن هو المجرم القاتل؟! والغريب أنه ناشد القوى السياسية والحزبية لـ(المساهمة الراشدة عند التعاطي مع قضايا الوطن...)، وهل يعرف البشير سبيلاً للرشد وقضايا الوطن، وهو يأمر قواته بسفك الدم الحرام.

ويضيف البشير في خطابه ليلة عيد الاستقلال المزعوم، أن بلاده (تمر بظروف اقتصادية ضاغطة، أضرت بشريحةٍ واسعةٍ من المجتمع)، فهل يا ترى قد وقع فأس المتظاهرين والمحتجين في رأس الحكومة! أم أن الثلاثين عاماً العجاف، هي عمر حكومتكم، لم تكن كافية لتدرك الأضرار التي ألحقتموها بالسودان يا عمر! وتقول (نقدّر تلك المعاناة ونحسّ بوقعها)، لقد عهدناك تكذب وتكذب وأخشى أن تكتب عند الله كذاباً، فقد قلت قبيل تشريح جسد السودان وسلخ الجنوب (سنسلم السودان كاملاً كما استلمناه كاملا) فأين المليون ميل مربع؟! وهذا وحده يكفي أن تطاردكم، بسببه، لعنات أهل السودان شماله وجنوبه إلى يوم القيامة، فقد زرعت خنجراً مسموماً في جسد الأمة، وهذه التظاهرات هي من آثار ذلك الجرح النازف، ولن يبرأ هذا الجرح إلا بدولة ذات سيادة، تستند في قراراتها وسياستها الداخلية والخارجية على كتاب الله، وسنة سيد المرسلين، خلافة راشدة على منهاج النبوة، تحاسب كل أفاك أثيم، وتزرع الخير في ربوع بلاد المسلمين، بل وفي العالم أجمع.

مبادرة السيسي «حياة كريمة» لا يُرجى منها حياة كريمة لأهل مصر

براءة مناصرة

الخبر:

استقبل رواد مواقع التواصل الإلكتروني المبادرة التي أطلقها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، من خلال صفحته الرسمية على موقع فيسبوك، تحت عنوان «حياة كريمة» لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً خلال عام 2019، استقبلوها بسخرية واسعة، ورأوا أنها لم تحدد أي تفاصيل أو آلية لتطبيقها، وسخر البعض قائلين: «كريمة ماتت خلاص».

وتأتي هذه المبادرة في أعقاب مبادرات أطلقها السيسي سابقاً، مثل أعوام الشباب والمرأة وذوي الإعاقة، فضلاً عن وعوده المتكررة بتحسن الأوضاع الاقتصادية.

التعليق:

إنَّ الناظر في حال أهل مصر في ظلِّ حكم السيسي يرى أنهم قد عاشوا في ظلِّ سياسة الحديد والنّار، وأنّ حياتهم كانت حياة ضنك وشقاء، فقد وثقَ تقرير للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا نُشِرَ في شهر تموز عام 2018 تحت عنوان «خمس سنوات من القهر والإخضاع»، الانتهاكات الحقوقية التي شهدتها مصر في السنوات الخمس الماضية؛ وبحسب التقرير فقد قتل 7120 شخصاً من أهل مصر خارج نطاق القانون، منهم 2194 قتلوا في تظاهرات وتجمعات سلمية، و717 قضوا داخل مقرات الاحتجاز، و169 بالتصفية الجسدية، ووثق أيضاً تنفيذ أحكام إعدام مسيسة. وأوضح تقرير المنظمة أنّ عدد الذين اعتقلوا خلال هذه الفترة وصل إلى 61262 شخصاً، بينهم 629 امرأة و1143 قاصراً، كما صدرت أحكام إدانة في قضايا سياسية أمام محاكم مدنية وعسكرية بحق 35183 شخصاً، منهم 370 قاصراً، كما صدرت أيضا أحكام بالإعدام بحق 1012، والسجن المؤبد لـ 6740 شخصاً. كما تحدث التقرير أيضاً عن التضييق على الصحفيين والوسائل الإعلامية، والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون التي كان من بينها القتل والاعتقال.

وقد شهد الوضع الاقتصادي في عهد السيسي تدهوراً كبيراً، فقد قال اقتصاديون - استقت وكالة الأناضول آراءهم - في تقرير نشرته بتاريخ 10/2/2018، إنَّ السياسات الاقتصادية في عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم لمستويات غير مسبوقة، وإن البلاد غرقت في عهده بالديون. وخلال الولاية الأولى للسيسي، رفعت الحكومة أسعار الكهرباء والوقود ثلاث مرات، بالإضافة إلى مياه الشرب وتذكرة ركوب مترو الأنفاق وخدمات أخرى.

إنَّ السيسي وأقرانه من حكام المسلمين، لا يقيمون وزناً لحياة الناس وكرامتهم، همُّهم جيوبهم ولو كان انتفاخها على حساب أرواح النّاس، وهمهم كراسي حكمهم المعوجة قوائمها ولو كان ذلك على حساب خيانة الأمة وموالاة أعدائها وقتل أبنائها، إذّهم لا يعرفون معنى حمل الأمانة بحقها التي تحدث عنّها صلى الله عليه وسلم في قوله: «إِنَّهَا أَمَانَةٌ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا»، فنسأل الله سبحانه أن يبدلنا بهم حاكما يخافه ويخشى عذابه إن قصّر في حمل الأمانة، ونسأله تعالى أن يكرمنا بالعيش حياة كريمة عزيزة في ظلِّ دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

النظام المصري "حارس أمين" لكيان يهود المحتل

أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مقابلة مع قناة "سي بي إس" الأميركية متانة العلاقات بين مصر و"إسرائيل"، قبل أن يطلب سفير القاهرة بواشنطن عدم بث المقابلة.

وفي لقاء مع مُحاوره سكوت بيلي ببرنامج "60 دقيقة"، قال الرئيس المصري إن الجيش المصري يعمل مع "إسرائيل" ضد "الإرهابيين" في شمال سيناء.

كما أكد الرئيس المصري أن العلاقات بين مصر و"إسرائيل" هي الأمتن منذ بدئها بين البلدين، وأن هناك تعاونا بينهما في مجالات شتى.

وللتعليق على ذلك نذكر الأمور التالية:

أولاً: إن النظام المصري وبقية أنظمة الجوار لعبت دورا مركزيا في تمكين اليهود من احتلال فلسطين وتثبيت كيانهم وحراسة أمنهم، وكل الشعارات التي أطلقت ضد كيان يهود من هذه الأنظمة سابقا وحاليا هي شعارات للخداع ولتمرير المؤامرة، فهذه الأنظمة وكيان يهود حلف واحد ضد الأمة.

ثانياً: إن ما يسمى بمحاربة الإرهاب ليست سوى ذريعة لتغطية جرائم هذه الأنظمة وعمق عمالتها وارتباطها بالمستعمرين والمحتلين، وهذه الأنظمة هي نفسها تغذي وتقف بشكل مباشر خلف بعض الحوادث لتتخذها قميص عثمان لتبرير جرائمها وخيانتها، وحقيقة الأمر أنها إنما تسعى لتنفيذ أجندات أسيادها المستعمرين، كما يفعل النظام المصري في سيناء تنفيذا للأجندات الأمريكية ضمن صفقة القرن الاستعمارية.

ثالثاً: إن هذه التصريحات البالغة الوضوح التي تؤكد مدى ارتباط النظام المصري بكيان يهود لا تبقي أية حجة لمن يرتمي في حضن هذا النظام طلباً للمصالحة أو الوساطة، ومن يغمض عينيه عن هذه الحقيقة إما مغفل سياسيا أو متواطئ مع هذا النظام العميل.

رابعاً: آن لأهل مصر وجيشها أن ينفضوا عن كاهلهم غبار التبعية والذلة والمهانة وأن ينهوا هذه الحقبة السوداء، وأن يستعيدوا دورهم الطلائعي في تحرير فلسطين كما كانوا زمن قطز وبيبرس وصلاح الدين، فيكون لهم شرف تحرير الأرض المباركة بدل خطيئة تضييعها والتآمر عليها.

الدعم الشكلي للمقاومة في ظل القدرة على التحرير هو ذر للرماد في العيون وخيانة لله ورسوله

أعلن قائد قوى الأمن الداخلي الإيراني العميد حسين اشتري خلال استقباله الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين زياد النخالة والوفد المرافق له في طهران أن قواته تمتلك إمكانيات وقدرات كبيرة وأنها على استعداد لتدريب الأمن الداخلي لجبهة المقاومة.

من جانبه أشاد الأمين العام لحركة "الجهاد الإسلامي" في فلسطين خلال اللقاء بدعم إيران لجبهة المقاومة خلافاً لبعض الدول في المنطقة وأعرب عن ثقته بأن قدرات وخبرات هذه القوى ستساعد في مسار جبهة المقاومة.

هكذا هو النظام الإيراني المجرم عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين فإنه يكتفي بالشعارات الرنانة والتهديدات الكاذبة والدعم الشكلي للمقاومة على الرغم من امتلاكه القدرة العسكرية التي تمكنه من تحرير فلسطين في وقت من نهار، ولكن عندما يتعلق الأمر بخدمة سيدته أمريكا وتثبيت نفوذها في الشام والعراق يرسل الحشود العسكرية والآليات ويسخر كل الإمكانيات والقدرات ويستبيح دماء المسلمين ليل نهار ويرتكب المجازر الوحشية بحق المسلمين ويهجرهم من مدنهم وحواضرهم بعد تدميرها تحت شعارات طائفية مقيتة ومسميات كاذبة من مثل المقاومة والممانعة.

إن كل دعم من هذه الأنظمة المجرمة للمقاومة في ظل قدرتها على تحرير الأرض المباركة هو ذر للرماد في العيون وخيانة لله الذي أوجب التحرك الفوري إذا ما احتل شبر من بلاد المسلمين فكيف بالأرض المباركة وهي تدنس منذ عشرات السنين من اليهود الغاصبين، إضافة إلى أن هذا الدعم المحدود ليس حباً في أهل فلسطين والمجاهدين فهذه الأنظمة التي لا ترقب في المسلمين إلاً ولا ذمة وآخر همها تحرير فلسطين ونصرة المقاومة، وما دعمها المسموم إلا للاستهلاك الشعبي وإيجاد سلطان على المقاومين في فلسطين لاستخدامه في تمرير المخططات والمشاريع الغربية.

إن الواجب على فصائل المقاومة أن لا يرتموا في أحضان من أوغل في دماء المسلمين وأن لا يمدحوهم ويمدحوا دعمهم الخادع فيساعدوهم في تضليلهم ويكونوا عوناً لهم وأن يتذكروا قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم" فالدماء التي وحّدها شرع الله لا تجزئها حدود سايكس بيكو، فعدو أهل الشام عدو لأهل فلسطين وعدو أهل فلسطين عدو لأهل العراق ... بل الواجب هو كشف حقيقة هذه الأنظمة المجرمة وحقيقة دعمها المسموم ومطالبة أمة الإسلام وجيوشها بإسقاطها والتحرك الفوري لتحرير الأرض المباركة وإنقاذ أهلها مما هم فيه من ألم وحصار واضطهاد ففي ذلك الخلاص والنصر على الأعداء، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.

فرنسا بين واقع الانهيار ومحاولات الاستدراك

حمد طبيب

دعا الرئيس الفرنسي ماكرون؛ في مناسبات عدة إلى تشكيل قوة أوروبية؛ تتولى الدفاع عن أوروبا الموحدة تجاه الأطماع الروسية والصينية والأمريكية؛ ففي اجتماعه في بروكسل 19/11/2018 بعد زيارة لدول أوروبية عدة أعاد ماكرون ما عرضه من قبل (تشكيل الجيش الأوروبي الموحد). وكان قد دعا في الاحتفال بالمئوية الأولى لنهاية الحرب العالمية الأولى؛ في مقابلة لإذاعة (أوروبا1-) إلى إنشاء جيش أوروبي حقيقي؛ للدفاع عن القارة؛ التي قد تضطر لمواجهة قوى كبرى؛ مثل روسيا والصين وأمريكا، وبعد نجاحه في انتخابات الرئاسة في 6/5/2017 كان ماكرون قد جدد الدعوة التي تم الاتفاق عليها في (ماسترخت) لإنشاء جيش أوروبي موحد في ظل أوروبا موحدة.

فما هي حقيقة هذه الدعوات الفرنسية المتكررة؟ وهل تستطيع أوروبا بالفعل أن تقوم بهذه الأعباء في ظل الأزمات المتكررة؛ المالية منها على مستوى الاتحاد، والداخلية على مستوى الدولة الواحدة، والانفصالية كما حصل مع بريطانيا، وما زال يحصل من أكثر من دولة تهدد بالانفصال؟

إن الاتفاق الذي حصل في (ماسترخت) سنة 1992 نحو الوحدة الأوروبية، وتشكيل قوة أوروبية قد دعا إلى أسس مستقبلية، وبرامج عملية لإيجادها في الواقع منها:

1- وضع الأسس التطويرية نحو التوحيد الاقتصادي والنقدي والسياسي، كمقدمة لخلق الوحدة الأوروبية.

2- وضع استراتيجية للتوسع المستقبلي، ودخول أعضاء جدد؛ خاصة باتجاه أوروبا بقسميها الشرقيوالغربي؛ وفق شروط معينة في القبول والعضوية...

3- توسيع نطاق المسئوليات الخارجية للاتحاد، وإجراء الإصلاحات الديمقراطية، وتطبيق سياسة السوق الحر...

وقد وضعت هذه الدول الأوروبية خططاً عملية؛ بناء على هذه الأسس منها: (خطة إنشاء اتحاد أوروبي مرن؛ يسمح بانضمام أعضاء جدد، وإصدار عملة موحدة بحلول عام 1999، ومباشرة إنشاء سياسة أمنية ودفاعية موحدة، وذلك على أساس المبادرة الفرنسية لإنشاء جيش أوروبي موحد مشترك.

لقد قامت الدول الأوروبية المؤسسة للاتحاد بأعمال متعددة، بناء على اتفاقية (ماسترخت)؛ منها الوحدة النقدية اليورو، ومنها اتفاقات تجارية وتعاونية، وإنشاء سوق داخلية، والصندوق النقدي للتعاون الأوروبي، ووضع تشريعات لتمويل أنشطة القطاع العام، والبنك المركزي الأوروبي الموحد، ووضع معايير اقتصادية توحد السياسة المالية بين دول الاتحاد وأسعار الفائدة... وغير ذلك من برامج وسياسات تدعم مشروع الوحدة.

لقد مضى على اتفاقية ماسترخت أكثر من ربع قرن، ولم يتحقق من تطلعات أوروبا نحو الوحدة الشاملة سوى القليل من البرامج والتطلعات. وواكب هذا الفشل مشاكل عديدة، وعقبات كأداء صارت تهدّد وجود هذا الاتحاد بشكل عام بالتفكك والزوال. ومن هذه العقبات والمشاكل التي واجهت وما زالت تواجه الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا نحو الوحدة والاندماج السياسي والعسكري:

1- أزمة المديونية والبطالة؛ التي تهدد الكثير من دول الاتحاد بالانهيار الاقتصادي. والسبب أن هذه الدول قد ارتقت بنفسها إلى مستوى اقتصادي هي ليست في مستواه، وليس عندها القدرة على تسديد تبعاته. ومثال ذلك أزمة اليونان العميقة؛ حيث استدانت أموالا طائلة؛ لرفع مستوى النمو وذلك ليوافق شروط الاتحاد الأوروبي، ولكنها بعد ذلك عجزت عن سداد حتى فوائد الديون الربوية، فوقعت في أزمات متتالية.

2- مشاكل عرقية ونزعات ضد مسألة الدمج العرقي؛ لأن الشعوب الأوروبية لها تاريخ طويل من العداء والعنصرية. وقد برزت هذه النظرة باتجاهين الأول: ضد الأوروبيين كما حصل في ألمانيا ونشوء حزب النازيين الجدد. والثاني: ضد المهاجرين من الدول الأخرى غير الأوروبية، وقد حصلت مظاهرات عديدة ضد الهجرة إلى أوروبا.

3- نزعات الانفصال داخل الاتحاد على مستوى الأحزاب الداخلية والدول. وقد خرجت بريطانيا بالفعل من الاتحاد. وربما تتبعها دول أخرى باتجاه الانفصال متأثرة بها. فهناك دعوات للانفصال لدى كل من فرنسا والمجر واليونان والسويد والدنمارك وهولندا. ففي هولندا دعا خيرت ويلدرز، رئيس الحزب الشعبوي اليميني إلى إجراء استفتاء في هولندا مماثل لما جرى في بريطانيا. وفي فرنسا دعمت زعيمة الحزب اليميني المتطرف مارين لوبين خروج بريطانيا من منظمة الاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى المصير المشابه الذي ينتظر فرنسا حال قاد حزبها البلاد.

4- أزمات داخلية في بعض الدول احتجاجا على محاولات الإنقاذ الاقتصادي لمواكبة شروط الاتحاد. ومنها المظاهرات التي تجتاح فرنسا هذه الأيام؛ احتجاجا على رفع قيمة الضرائب لتوفير سيولة مالية، وتخفيف العجز في الموازنة العامة البالغة 2.9٪، وذلك للتمشي مع شروط الاتحاد، ولتوفير سيولة للقيام بأعباء تتطلبها مشاريع الاتحاد؛ مثل فكرة إنشاء جيش أوروبي موحد...

5- مشاكل دولية تتمثل بمعاداة أمريكا لمشاريع هذا الاتحاد، ولعملته الموحدة اليورو.

فلا يخفى ما تقوم به أمريكا من حرب معلنة وخفية؛ ضد دول الاتحاد الأوروبي من أجل تشجيعها على الانفصال؛ كما فعلت مع بريطانيا، وتقوم أمريكا أيضا بحرب تجارية تؤثر على تماسكها؛ تتمثل برفع الضرائب على الواردات الأوروبية، وبفرض حظر وعقوبات على بعض الدول ذات التجارة الحيوية مع دول الاتحاد مثل تركيا وإيران.

6- ضعف الدول الأخرى باستثناء ألمانيا عن القيام بالأعباء الاقتصادية تجاه مشاريع الاتحاد المستقبلية. فألمانيا هي الدولة المميزة في الاتحاد بالفائض النقدي ومميزة أيضا بنشاطها التجاري الخارجي، وباقي الدول تقريبا إما في حالة عجز أو ذات نشاط وفائض نقدي متدن، حتى صارت هناك نظرة عند بعض دول الاتحاد أن المستفيد الأكبر من الاتحاد هي ألمانيا على حساب باقي الدول الأخرى، وأنها تسخر باقي الاتحاد في خدمة مصالحها الاقتصادية.

هذه أبرز المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي، وتهدد مصيره بالانهيار والتفكك. والحقيقة أن ثقل هذه المشاكل والمعوقات أمام الاتحاد الأوروبي، واتساع رقعتها يوما بعد يوم يحول دون الآمال والتطلعات والنزوع إلى العظمة والقوة والارتقاء والتقدم للأمام. ويمكن القول: إن مشروع الوحدة الأوروبية هو مشروع قائم على أسس واهية ضعيفة، والعقبات أمامه أكبر من المحفزات والدعائم.

وقد ظهرت بعض الآثار السلبية للبورصات الأوروبية والعالمية بالفعل؛ عندما قررت بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي فكانت خسائر كبيرة لدرجة أنه سمي باليوم الأسود للبورصات الأوروبية حيث تراجعت بورصة باريس بنحو 8٪ وفرانكفورت بأكثر من 7٪ تقريباً ولندن بنحو 5٪. هذا عندما خرجت دولة واحدة من الاتحاد فكيف إذا انهار الاتحاد بالجملة؟ وكيف إذا كان صدى هذه الهزة في أسواق العالم الأمريكية والصينية والأوروبية؟!

وفي الختام نقول: إن الوحدة الحقيقية والصحيحة؛ هي المبنية على أسس راسخة ثابتة، ولا تؤثر فيها الهزات ولا المعوقات، وهي فقط الوحدة على أساس عقيدة الإسلام، والبناء الاقتصادي على أساس الإسلام هو البناء المتين الصحيح؛ حيث تتخذ الدولة نظام الذهب والفضة كأساس لكل المعاملات المالية داخليا وخارجيا، وتجمع الأقاليم في ظل هذه الوحدة عقيدةُ الإيمان؛ لا المصالح الاقتصادية ولا غير ذلك من منافع آنية سرعان ما تذهب وتزول. إن الخلافة هي فقط البديل الصحيح لكل هذه النظم والمبادئ المتهرئة الآيلة للسقوط... وصدق الحق تعالى القائل: [سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ].

عام جديد تستقبله القيادة الاستراتيجيّة الأمريكيّة بالتّهديد والوعيد

زينة الصّامت

الخبر:

اعتذرت القيادة الاستراتيجيّة الأمريكيّة التي تشرف على التّرسانة النّوويّة للبلاد عن تغريدة قالت فيها إنّها مستعدّة إذا دعت الضّرورة، لإسقاط شيء "أكبر بكثير" من كرة العام الجديد في نيويورك. (روسيا اليوم)

التّعليق:

"تغريدتنا السّابقة عشيّة العام الجديد لا تعبّر عن قيمنا. نحن نعتذر. نحن ملتزمون بأمن أمريكا والحلفاء". بهذه الرّسالة الجديدة سارعت القيادة الاستراتيجيّة الأمريكيّة وقدّمت اعتذارها عن تغريدة نشرتها على حسابها على تويتر والتي تحمل في طيّاتها تهديدا ووعيدا لكلّ من يهدّد مصالحها.

التّغريدة تعبّر فعلا عن قيم دولة تسيّر العالم بنظام رأسماليّ لا همّ له سوى مصالحه، لا يهمّه إن داس على القيم وألغى الرّوابط وأعدم الشّيم.... لا يعنيه إن أسقط "شيئا أكبر بكثير من كرة العام الجديد" على الأهل والنّاس أجمعين إن دعت الضّرورة ذلك.

وأين تكمن هذه الضّرورة؟ هل هي في الحفاظ على المصالح وفي السّيطرة على العالم وإحكام الوثاق حول رقاب كلّ الدّول وخاصّة بلاد المسلمين؟! بمثل هذا تفتتح الدّولة العظمى عامها الجديد: بالتّهديد والوعيد وبالتّذكير أنّ على العالم بأسره أن يقدّم الولاء والطّاعة لها ويحافظ عليها ويدافع عنها وعن مصالحها، أو يصنّف من الأعداء ولا تلتزم أمريكا بأمنه بل تحاربه و"تلغيه".

اعتذار قدّمته القيادة لمن يعمل معها على سلامة أمريكا وأمنها! اعتذار لحلفاء أمريكا! هؤلاء فقط هم المعنيّون بهذا الاعتذار، أمّا من قضوا ويقضون جرّاء ما تقوم به أمريكا من تدخّل في الدّول (أفغانستان، العراق، ليبيا، سوريا...) تنهب ثرواتها وتسلب أراضيها وتقتّل شعوبها وتفقرها وتروعها... هؤلاء غير معنيّين بذلك فليسوا ممّن يريد سلامة أمريكا ولا هم من حلفائها بل هم "أعداء لها".

كشفت القيادة كما كشف من قبل رئيسها عن وجه أسود كالح لنظام فاشل فاسد يحارب كلّ من يرى فيه خطرا يهدّد بقاءه... كشفت بتغريدتها هذه عن سياسة لا تعرف لها صاحبا بل لا ترى أيّ مانع من التّخلّص من كلّ "من دعت الضّرورة" لإزاحته و"إعدامه". كشفت عن تخبّطها وعدم قدرتها على ضبط النّفس والإدلاء بالتّصريحات برويّة وبتمعّن ودون تسرّع. وليس هذا بغريب على قيادة يقوم على دولتها رئيس عرف بشطحاته وتصريحاته المتهوّرة..

عودة النظام السوري إلى حضنه «الطبيعي» ؟؟

م. أسامة الثويني – دائرة الإعلام/ الكويت

الخبر:

قال نائب وزير الخارجية الكويتية خالد الجار الله إنه لا عودة لعمل سفارة البلاد في دمشق إلا بعد قرار من الجامعة العربية. وأعرب الجار الله في تصريحات بثتها قناة «الجزيرة»عن أسف الكويت واستنكارها تلك القائمة. واستغرب تضمين الكويت فيها «رغم احتضانها ثلاثة مؤتمرات للمانحين ومشاركتها في مؤتمرات أخرى لدعم الشعب السوري»، متوقّعا حدوث انفراجة في العلاقات الخليجية والعربية مع سوريا خلال الأيام المقبلة، بما فيها إعادة فتح السفارات في دمشق وزيارات لمسؤولين كبار. (القبس 31 كانون الأول 2018)

التعليق:

تعددت التلميحات وتسارعت الخطوات باتجاه تعويم النظام السوري أو بمعنى آخر اعتبار دماء المسلمين في سوريا ماءً مهدراً وحيواتهم هباءً مهملاً.

وزير الخارجية التركي يقبل بعودة بشار ولكن عبر صناديق الانتخابات الديمقراطية، والإمارات تعيد فتح سفارتها في دمشق، والبحرين «تعانق» النظام، وحاكم السودان يطير مسابقاً الريح، وهلم جراً.

ولكن فيم العجب؟ هذا هو موقع النظام السوري الطبيعي بين إخوانه من باقي الأنظمة. كما أن هذا هو ديدن السياسة الرسمية في المنطقة؛ الانتقال من النقيض إلى النقيض حسب أهواء القوى الدولية.

فتلك لاءات قمة الخرطوم الثلاثة على خلفية هزيمة عام 1967؛ لا تفاوض ولا صلح ولا اعتراف مع كيان يهود. ولكن بعد عقدين ونيّف جمعت أمريكا الأنظمة في مدريد لتبدأ رحلة التفاوض والصلح والاعتراف بكيان يهود.

وذلك الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفييتي الذي دعمته الأنظمة ومن خلفها بطبيعة الحال أمريكا التي قلبت المشهد فيما بعد حينما احتلت هي أفغانستان ليصبح الجهاد إرهاباً ولتتبعها الأنظمة في تجفيف منابع الإرهاب.

وها هو المشهد السوري يتكرر القذّة بالقذّة؛ دعم للشعب السوري في صموده وقتاله النظام السوري، ومن ثم وبعد القرار الأمريكي بطبيعة الحال، ينقلب الحال إلى دعم النظام السوري في قتاله الشعب السوري.

أمام هذه الوقائع الصارخة التي تُنتهك فيها الأعراض وتزهق فيها الأنفس الطاهرة وتهرق فيها الدماء الزكية، يجب أن يعي المسلمون على

حقيقة الصراع الذي يجري في بلادنا، ومن هم أطراف الصراع وما هي أدواتهم، كي لا يُلدغوا من الجحر نفسه مراراً وتكراراً.

حقيقة الصراع هو التحرر من القيود والأوضاع التي فرضها ويفرضها الغرب الكافر المستعمر على أمة الإسلام.

هذا التحرر يقضي أن يأخذ المسلمون زمام الأمور بأيديهم، فلا رهان على نظام هنا ولا تعويل على نظام هناك.

وقد كان المشهد السوري منفتحاً ومهيأً للتحرر؛ بأن يتوجه الثوار المخلصون نحو دمشق ومن خلفهم قيادة سياسية واعية وبين أيديهم مشروع خلافة على منهاج النبوة؛ ولكن راهن البعض بكل سذاجة على بعض الأنظمة واستُخدم البعض الآخر بكل خيانة من قبل أنظمة أخرى، ليصل الحال إلى ما نحن عليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

بغير الوعي الصحيح يبلع فصيل ما المال السياسي ليلف به رقبته، وبغير الوعي السياسي يأخذ فصيل ما البندقية «السياسية» ليوجهها لصدر أخيه.

الوعي ثم الوعي ثم الوعي ثم الحركة المنتجة، والعاقبة للمتقين.

إغلاق جزئي للحكومة الفدرالية الأمريكية

د. عبد الله روبين

(مترجم)

أغلقت الحكومة الفيدرالية الأمريكية جزئياً منذ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، والآن، في كانون الثاني/جانفي 2019، هناك 800000 موظف فيدرالي بدون مرتب، يكافحون لتغطية سداد الرهن العقاري، وبعضهم كانوا يرجعون هدايا عيد الميلاد لدفع فواتيرهم. بعض الخدمات الحكومية لديها سبب للإغلاق وهو أن الكونغرس والرئيس لا يمكن أن يوافقوا على ميزانية السنة المالية 2019.

في أيلول/سبتمبر، أصدر الكونغرس "قراراً مستمراً" لإبقاء الحكومة مفتوحة حتى السابع من كانون الأول/ديسمبر، بينما تستمر المفاوضات، وقبل يوم من ذلك الموعد النهائي، تم تمرير "قرار مستمر" آخر لتأخير الإغلاق لمدة أسبوعين آخرين. ثم عقد ترامب اجتماعا مسرحيا مع زعماء ديمقراطيين من مجلس النواب، نانسي بيلوسي، ومن مجلس الشيوخ، تشاك شومر. حيث رفضوا طلب ترامب بتخصيص 5 مليارات دولار لجداره الحدودي مع المكسيك، وبينما علق تشاك شومر رأسه بين يديه في حالة من عدم التصديق، قال الرئيس: "أنا فخور بإغلاق الحكومة من أجل أمن الحدود... سوف أقوم أنا بإغلاقها، لن ألومك على ذلك... أنا من سيحمل الوشاح، سأكون أنا الشخص الذي يغلقها".

على الرغم من التهديدات الجريئة التي أطلقها ترامب، كشف الزعيم الجمهوري في مجلس الشيوخ، ميتشماكونيل، في وقت لاحق أن الرئيس كان "مرنا" بشأن تمويل الجدار الحدودي. بعد أن بدا أن ترامب يخفف من موقفه بشأن تمويل الجدار الحدودي، انتقدته الأصوات المحافظة البارزة في وسائل الإعلام بشدة، وتبخرت أي إمكانية لتجنب الإغلاق بسرعة. وقال إد رولنز، الذي يقود المجموعة السياسية المؤيدة لترامب "أمريكا العظمى"، "لقد قلت بشكل حاسم أن الجدار كان أقدس تعليق قدمه الرئيس على الإطلاق... يجب على ترامب أن يكون حذرا... أنصاره يهتمون بهذا. وهذا من شأنه أن يعادي قاعدته إذا ما ابتعد"، وأحد أكثر مؤيديه عدوانية، وهي مؤلفة من المحافظين آن كولتر، نشرت عموداً بعنوان: "الرئيس الجبان في بلاد بلا أسوار". وكان نقدها قاسيًا وهاجمت شخصيته. لكن ما كان أكثر أذى هو: "... يجب أن يعلم أنه إذا لم يبنِ الجدار، فليس لديه فرصة لإعادة انتخابه وفرصته مائة في المئة بالإذلال التام". ترامب أوقف مباشرة متابعتها على تويتر ومع كون دعمه اليميني المتطرف في خطر، العودة إلى موقفه الأصلي من الإصرار المطلق على تمويل الجدار الحدودي أمراً لا مفر منه.

يخشى مؤيدوه أن يكون الجدار الحدودي مجرد شعار لحملة انتخابه. اعتقد ترامب أن الناخبين المحافظين واليمينيين سوف يحبون وعوده بجعل أمريكا عظيمة وآمنة مرة أخرى خلف "جدار كبير جميل"، وقد كان محقا في ذلك. وهو الآن يجد أنه من الأسهل بكثير تقديم وعود أكثر من الوفاء بها، وعلى الرغم من أن الجدار كان مجرد فرصة انتخابية له، فقد حشر نفسه في زاوية صعبة. لقد قال إن الجدار هو مسألة أمن قومي وأن بدونه تغرق أمريكا بالمخدرات والمجرمين. حتى إنه شبه الهجرة من المكسيك بالغزو، وقال إن (الإرهابيين) في الشرق الأوسط يهددون أمريكا من الجنوب. لا يوجد دليل على هذا الزعم المجنون، لكن عضو مجلس الشيوخ الجمهوري ليندسي غراهام كتبت دعماً لموقف ترامب عن الجدار: "عندما يتعلق الأمر بالإسلام الراديكالي، فإن الجدار الحدودي هو خط دفاعنا الأخير - وليس الأول".

على الرغم من أن الدستور الأمريكي يضع الميزانية الفيدرالية في أيدي الكونغرس، بدلاً من الرئيس، يمكن أن يمتلك ترامب جداره بسهولة إذا كان يريده فعلاً، لأن ميزانية الكونغرس تبلغ حوالي 4 تريليونات دولار بشكل عام، والجدار الذي يكلف 5 مليارات دولار يمكن الإنفاق عليه من أموال غير مصرح بها دون موافقة صريحة، وهذا هو ما يفعله الرؤساء عادة. أفاد مكتب الميزانية في الكونغرس (CPO) أن أوباما أنفق 310 مليار دولار على اعتمادات غير مصرح بها في العام الأخير من رئاسته. للحفاظ على شعبيته، لا يحتاج ترامب إلى الجدار، وإنما يحتاج فقط لأن يبدو قوياً. التهديد الأخير له: "سوف نضطر إلى إغلاق الحدود الجنوبية بالكامل إذا لم يعطنا الديمقراطيون المعيقون المال لإنهاء الجدار". سيوقف التجارة التي بلغت العام الماضي 558 مليار دولار.

المكتب الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

رئيس التحرير
حسن توير

المدير المسؤول
منصف القديم

الهاتف: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

www.attahrir.info